المعاهدة التجارية البريطانية – العثمانية (١٨٣٨م) (دراسة تحليلية)

أ. م. د. عمار محمد كاظم فرج

كلية التربية للبنات / جامعة البصرة

الملخص

تعد المعاهدة التجارية لعام ١٨٣٨ إحدى أهم المعاهدات التي تمت بين الدولة العثمانية وبريطانيا نتيجة تجربة الاحتكار التي فرضها محمد علي باشا . وأدركت الدول الأوربية الكبرى وخاصة بريطانيا ان نظام الاحتكار الذي فرضه محمد علي على التجارة الدولية يهدف الوصول الى الأسواق الخارجية ، بالإضافة الى رغبته بالسيطرة على طرق التجارة الدولية في الشرق . مما يطرح عدة تساؤلات حول أسباب عقد تلك المعاهدة في ظل الظروف الصعبة التي عاشتها الدولة العثمانية ، ومما زاد الأمور سوءاً بنود المعاهدة إذ عدها الكثير من الباحثين انها قدمت تنازلات كبيرة للرعايا البريطانيين على حساب رعايا الدولة العثمانية ، فضلاً عن حقيقة نتائجها ذات البعد التاريخي .

The British – ottoman commercial treaty 1838

(Analytical Study)

Prof .Assist . Dr. Ammr Mohammed Kadhim Fraj

College of Education for Women / University of Basrah

Abstract

The British – Ottoman Commercial treaty of 1838 is considered of the most important treaties that happened between the Ottoman State and Britani as result of the practice of monopoly imposed by Muhammad Ali pasha . The great European countries , especially Britain realized that the monopoly system imposed by Muhammad Ali on on international trade aimed to reach external markets in addition to his desire to control internal trade roads of the east . There were many queries behind the reasons of holding that treaty under the hard conditions that the Ottoman state passed through . Things got worse because of the terms of the treaty which were seen by many researchers as offering big renunciations for the benefit of British citizens at the expense of the Ottoman state citizens addition to the historical nature of its its results .

المقدمة

تعد المعاهدة التجارية البريطانية العثمانية ١٨٣٨ من ابرز المعاهدات التي وقعتها الدولة العثمانية وبريطانيا ، في ظل أوضاع داخلية وخارجية صعبة ودقيقة كانت تمر بها الدولة العثمانية في ظل تعرضها لانتكاسات وهزائم متتالية منذ نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر وما أدى اليه ذلك من تردي نفوذها السياسي وتدهور قوتها العسكرية مما اغرى دول أوربية استعمارية بالوثوب عليها واقتطاع بعض أملاكها ومن الأحداث الهامة التي شهدتها الدولة العثمانية خلال تلك الفترة الفاصلة من تاريخها تمثلت بالأزمة المصرية واحتكار محمد علي للتجارة الدولية وذلك للوصول الى الأسواق الخارجية والسيطرة على طرق التجارة الدولية إضافة الى قضية إغلاق المضايق (البسفور والدردنيل) ، وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية أتيحت الفرصة أمام بريطانيا لاستثمار الموقف والسعي الى عقد معاهدة امتيازات معها في عام ١٨٣٨ لتنظم التجارة الدولية وترك الحرية للتجار أو البريطانيين للبيع والشراء في جميع أنحاء الدولة العثمانية وخاصة ان بريطانيا كانت تبحث عن المنافع الاقتصادية في المشرق .

لذا فالحديث عن المعاهدة وأحداثها يتطلب الخوض حول دوافع البلدين الرئيسة لعقد تلك المعاهدة والتي حصل بموجبها البريطانيين على امتيازات كبيرة ، فضلاً عن بنودها التي تضمنت العديد من الامتيازات لصالح التجار البريطانيين على حساب رعايا الدولة العثمانية ، وأخيراً نتائجها وانعكاساتها على الدولة العثمانية .

موقف بريطانيا من الصراع العثماني – المصري (١٨٣١ – ١٨٣٨)

ان طبيعة الدراسة تتطلب تتبع الاحداث التاريخية التي احاطت بالدولة العثمانية ودفعتها الى التوقيع على معاهدة ١٨٣٨ ، اذ لا يمكن فهم الدوافع ، ومن ثم تحليل بنود المعاهدة وصولاً الى نتائجها ، لذا لابد من معرفة الموقف البريطاني من الصراع بين السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٤) ووالي مصر محمد علي باشا (١٨٠٥ – ١٨٤٩) ، ليكون هنالك تصور واضح عن الوضع العام للدولة العثمانية للفترة التي سبقت عقد المعاهدة .

تعود بدايات توتر العلاقة بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا الى حرب الاستقلال اليونانية عام ١٨٣٠ وما اعقبها ، اذ اعلن والي مصر انه قدم الكثير من التضحيات في اليونان ، وعندما طلب منه محمود الثاني مساعدة للقضاء على الثورة اليونانية[١] ، مقابل حصوله على بلاد الشام وجزيرة كريت نظير خدماته ، الا ان السلطان العثماني تجاهل موقفه ورفض الاستجابة له بمنحه اياها[٢].

ولم يمض وقت طويل حين قرر الباب العالي القضاء على محمد علي باشا ، بعد ان رفض تقديم المساعدة العسكرية للسلطان محمود الثاني في حربه ضد روسيا (١٨٢٨ – ١٨٢٩) ، وكذلك امتناعه عن دفع التعويضات التي فرضت على الدولة العثمانية بموجب معاهدة ادرنه عام ١٨٢٩[٣]، واتخذ من ذلك ذريعة للاستيلاء على بلاد الشام[٤]، ولإضفاء السمة الرسمية على حملته استغل رفض والي عكا عبد الله باشا الجزار إعادة ستة آلاف فلاح مصري كانوا قد هربوا من التجنيد ولجؤا اليه ، فضلاً عن الخدمات العسكرية التي قدمها في حرب اليونان ، عندما استنجد به السلطان للقضاء على الثورة اليونانية ، وكان يأمل ان يكافئه محمود بولايات الشام ، إلا ان طلبه قد رفض[٥] .

كان محمد علي باشا لديه رغبة بإنشاء دولة خاصة به منفصلة عن الدولة العثمانية[٦]، وتؤكد الوثائق المصرية ان والي مصر قد قطع أمله في موافقة السلطان العثماني على منحه بلاد الشام ، فبدأ يتذرع الأسباب انفه الذكر ، واستغل ما نشأ بينه وبين والي عكا من خلاف سبباً لتجهيز حملة عسكرية كبيرة بقيادة ابنه إبراهيم باشا في تشرن الأول ١٨٣١ نحو عكا[٧] ،

وفي أواخر الشهر اقتربت القوات المصرية من عكا واستولت على المدن الشامية الواحدة تلو الأخرى ، ومن ثم أمر محمد علي جيشه بالتحرك نحو الأناضول واستولى على أضنه في جنوب غرب آسيا وتوغل الى الشمال ، وعلى اثر تلك التطورات أعلن السلطان محمود الثاني ان واليه محمد علي متمرد وخائن خرج عن طاعة الدولة العثمانية[٨]، في محاولة منه لصد اطماع محمد علي الا ان ذلك لم يجدي نفعاً ، بل واصل ابراهيم باشا تقدمه ، والحق الهزيمة بالقوات العثمانية حتى وصل الى الاناضول ، وهزم العثمانيين بالقرب من مدينة قونية وسط الاناضول عام ١٨٣٢، وأصبحت القوات المصرية بين قاب قوسين او ادنى من العاصمة استانبول واصبح الخطر المصري مهدداً العاصمة نفسها ، ومستقبل الدولة العثمانية كلها[٩] .

لم تكن هذه التطورات المهمة غائبة عن ملاحظة ورصد السلطان محمود الثاني ، لذا تلمس معونة الدول الكبرى ، ففرنسا ساندت مصر علانية [١٠] ، في حين أعلنت بريطانيا ان ما قام به والي مصر محمد علي باشا يعتبر تمرداً عادياً ، لذا قدم السلطان مقترحاً للسفير البريطاني في استانبول جورج كاننك George Canning[١١] يتضمن عقد تحالف عثماني– بريطاني لإخضاع محمد علي باشا[١٢] ، الا انها تملصت من المقترح ، وفي السياق نفسه ارسل السلطان العثماني بعثتين الى بريطانيا عام ١٨٣٢ ، الا انهما فشلتا في اقناعها بتقديم المساعدة العسكرية للعثمانيين ضد محمد علي[١٣]. لذا تعهدت الحكومة البريطانية باللجوء الى الخيار الدبلوماسي لحل الازمة بين الطرفين ، وتنفيذاً لهذا التعهد أرسلت الأخيرة مبعوثاً خاصاً الى الاسكندرية لإقناع والي مصر بالعدول عن موقفه المتأزم من الدولة العثمانية ، الا ان مهمته لم يكتب لها النجاح[١٤]، وبالنسبة لوزير الخارجية البريطاني هنري جون بالمرستون Henry John Palmerston[١٥] الذي عرف عنه تردده في دعم العثمانيين في بداية الازمة قد رفض فكرة سفيره في استانبول التي تهدف الى إرسال مساعدة عسكرية بريطانية الى الدولة العثمانية لمساعدة الجيش العثماني ضد القوات المصرية ويلاحظ ان الحكومة البريطانية تعمدت عدم تقديم الدعم العسكري للعثمانيين ، فقد تعامل بالمرستون مع تمرد محمد علي بوصفه تمرداً عادياً تستطيع الدولة العثمانية القضاء عليه خلال فترة قصيرة[١٦] . ولعل اقرب تفسر لهذا الرفض ما أورده الباحث دوديل (Dodwell) في محاولة تبدو منحازة للدفاع عن الحكومة البريطانية ،

حيث ذكر بان "بريطانيا كانت منشغلة بمشاكلها الداخلية ، نتيجة لإقرار لائحة الإصلاح البرلماني لعام ١٨٣٢ ، وبالوضع القلق في اسبانيا وبلجيكا[١٧]. والظاهر ان بالمرستون لم يدرك المصاعب التي قد تنجم عن رفض تقديم المساعدة للدولة العثمانية فلم يكن أمام السلطان سوى طلب المساعدة رسمياً من عدوته التقليدية روسيا القيصرية لردع محمد علي رغم إدراكه مطامعها على حساب الدولة العثمانية ، وقد علل ذلك بقولة : " ان الغريق يمسك بالثعبان إذ لزم الأمر لنجاته"[١٨]، فلبت روسيا طلب السلطان العثماني رسمياً في العشرين من شباط ١٨٣٣ ودخل الأسطول الروسي مياه البسفور ، وأنزلت قوة برية كبيره قدر قوامها بـ عشرين ألف مقاتل للدفاع عن العاصمة العثمانية[١٩].

ومن خلال استقراء الأحداث التاريخية للتدخل الروسي يمكن القول انه قد سبب قلقاً لكل من بريطانيا وفرنسا اللتان خشيتا على مصالحها من تعاظم النفوذ الروسي في الدولة العثمانية ، فتدخلتا لتسوية المشاكل بين محمد علي والسلطان محمود الثاني[٢٠] ، خوفاً من انفراد روسيا بحل الازمة من جهة ومد نفوذها في المنطقة على حساب فرنسا وبريطانيا من جهة ثانية[٢١].

فكان ان تم التوصل في الرابع من ايار ١٨٣٣ الى توقيع اتفاقية كوتاهية Katahia[*] الذي تنازل بموجبها السلطان محمود الثاني عن سائر بلاد الشام ، واعطاء محمد علي ولاية مصر وجزيرة كريت وولايات الشام الاربع (عكا ، طرابلس ، حلب ، دمشق) واضنه[٢٢] .

ومن الجدير بالذكر ان اتفاقية كوتاهيه لم تكن مرضية لان محمد علي لم يقبل بها الا خوفاً من اجبار الدول الاوربية على ترك انتصاراته[٢٣]، اما السلطان العثماني فقد رحب بها من جانبه كونها تتلائم مع رغبته آنذاك بسبب المشاكل الداخلية التي كانت تواجهه وخاصة الارتباك الذي احدثه تقدم جيش إبراهيم باشا واقترابه من العاصمة العثمانية ، فضلاً عن سعيه الى إعادة بناء قواته العسكرية وتقويه أسطوله لاستعادة بلاد الشام[٢٤]. ويتضح ان بريطانيا لعبت دوراً كبيراً لعقد هذا الاتفاق بين الدولة العثمانية ومحمد علي لضمان بقاء الأخير تحت سيطرة الدولة العثمانية من جهة وسلامة طرق مواصلاتها مع مستعمراتها من جهة أخرى .

وفي واقع الحال ، عد السلطان العثماني اتفاقية كوتاهية ما هي الا تسوية مؤقتة رغم الاهانه التي لحقت به ، ولان محمد علي حصل على جوهر ما كان يطلبه ، وتخوفه من امتداد نفوذ الأخير ليشمل أجزاء أخرى من ممتلكات الدولة العثمانية[٢٥]، مما دفع السلطان الى ان يلجأ الى روسيا التي قدمت مساعدات عسكرية برية وبحرية عاجلة للدولة العثمانية ، كما وقع معها معاهدة هونكار اسكله سي Hunkar Iskelesi في الثامن من تموز ١٨٣٣ ، والتي كانت عبارة عن تحالف عسكري دفاعي بين البلدين مدته ثماني سنوات [٢٦] ، لكن الخطورة في هذه المعاهدة تكمن في انها تضمنت بنداً سرياً تعهد فيه السلطان بإغلاق المضائق بوجه السفن الحربية الاوربية اذا ما طلبت روسيا منه ذلك لصالحها مقابل تقديم المساعدات الروسية للدولة العثمانية[٢٧]، ومن الواضح ان السلطان محمود الثاني كرس جهده وسخر جميع موارد بلاده وتحالف مع خصومه من أجل تحجيم نفوذ واليه المصري .

وإذا تمعنا في هذه المعاهدة وحيثياتها، فأننا نلاحظ ان السياسة الروسية استطاعت التوسع داخل الدولة العثمانية والحصول على مكاسب مهمة، والوصول الى مناطق نفوذ وبخاصة في البسفور والدردنيل على حساب الدولة العثمانية والدول الاوربية الاخرى وبصورة قانونية من خلال تلك المعاهدة ، مما اثار الدبلوماسية الاوربية وبالأخص بريطانيا التي سعت جاهدة بالعمل على افشال هذه المعاهدة وعدم تنفيذ بنودها والتي جعلت من روسيا البلد الضامن للدولة العثمانية ، و " إقطاعية تابعة للقيصر" [٢٨] والسؤال الذي يطرح نفسه الى مدى اثرت معاهدة هونكار اسكله سكي على العلاقة الانجلو – عثمانية والسياسية التي اتبعتها بريطانيا لمواجهة المكاسب التي حصلت عليها روسيا بموجب تحالفها مع الدولة العثمانية ؟ وكيف كان رد الفعل العثماني ؟ .

شكلت معاهدة هونكار اسكله سكي صدمة قاسية على الدول الاوربية عامة وبريطانيا خاصة. لأنها أعطت روسيا حقاً في دخول المضائق دون غيرها[٢٩]. وكذلك لاحظ المؤرخ هارولد تمبرلي (Harlod Temprley) ان المعاهدة " نقطة تحول فعلية في موقف الساسة البريطانيين من روسيا " ، وولدت لدى بالمرستون عداء مميتاً لروسيا" ، وقد اثارت قلق قطاع كبير من الشعب البريطاني[٣٠]. حيث خشي البريطانيون من سيطرة روسيا على الشرق الأدنى

والمضائق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للطريق الى الهند[٣١]. فبذلت بريطانيا جهوداً كبيرة لفصل الدولة العثمانية عن روسيا ، لذا عينت الحكومة البريطانية اللود فيكونت بونسونبي (Ponsonby)[٣٢] سفيراً لها في استانبول إذ زودته بتعليمات أهمها الحفاظ على الدولة العثمانية ، خوفاً من وقوع أجزاء منها تحت سيطرة دولة أخرى ، وتسهيل إقامة تحالف بريطاني – عثماني[٣٣]. مما يدل ان بريطانيا أدركت الخطأ الذي وقعت فيه والقت باللوم على محمد علي في انه هو الذي دفع الدولة العثمانية نحو روسيا ، وقد عبر عن هذه الحقيقة بونسونبي خلال لقائه بالسلطان محمود الثاني قائلاً : " ان بريطانيا لن تظهر ثانية الضعف الذي أظهرته عام ١٨٣٢ ، وابدئ اسف بلاده انها تأخرت في تقدم الدعم اللازم للسلطان "[٣٤].

وفي تلك الأثناء سعت الدبلوماسية البريطانية الى تعزيز التقارب بين بريطانيا والدولة العثمانية لإبعاد الخطر الروسي والمصري عن استانبول ، لذا كلف بالمرستون سفيره في استانبول باقناع السلطان العثماني، بأن هذا التقارب والتنسيق بين الدولتين هام لانه سيؤدي الى الحفاظ على الدولة العثمانية وحمايتها ودرء خطر محمد علي[٣٥]، ورغبة بريطانيا بالحصول على مكاسب اقتصادية في الدولة العثمانية ، لذا أرسلت الحكومة البريطانية خلال السنوات ١٨٣٤ – ١٨٣٧ عدة بعثات وكان في مقدمتها بعثة فرانسيس رادون جسني (F . R .Chesey)[**] لدراسة مدى صلاحية نهر الفرات للملاحة السفن يهدف ربط البحر الابيض المتوسط بالخليج العربي عن طريق سوريا والعراق الحد من السيطرة المصرية على طريق الهند[٣٦]، ومما زاد التقارب بين البلدين افتتاح أول سفارة عثمانية في لندن عام ١٨٣٤[٣٧]. ويبدو ان بريطانيا تبنت سياسة تعزيز نفوذها داخل الدولة العثمانية والحد من نفوذ الدول الاوربية التي تهدد مصالحها في الهند وخصوصاً روسيا وحماية السلطان وحكومته من هجمات محمد علي الذي يناضل للاستقلال وبناء دولته على ضفاف البسفور .

لذلك فإن بريطانيا تدخلت بقوه على اثر تلك التطورات ، وبرزت فيها نداءات حكومية طالبت بضرورة تقديم كل أشكال الدعم للدولة العثمانية ، لتمكينها من استعادة قوتها للوقوف في وجه اطماع محمد علي باشا وحرمانه من إعلان استقلاله والانفصال عن الدولة العثمانية[٣٨] ، وكان الساسة البريطانيون يعملون بذكاء وتنسيق وتناغم واحد من أجل إقامة تحالف مع الدولة

العثمانية مع التأكيد على إبلاغ الحكومة العثمانية بمتانة أواصر الصداقة التي تربطها مع الباب العالي والعمل على ترسيخها . حيث بعث وزير الخارجية البريطاني بالمرستون – العدو التقليدي لمحمد علي – برسالة الى السلطان محمود الثاني عام ١٨٣٥ طالبه فيها : " بضرورة استمرار الحكومة العثمانية بالحفاظ على السلام في بلاد الشام ، وتعهده بتقديم مختلف أنواع المساعدة العسكرية والإدارية لتعزيز الإصلاح العثماني"[٣٩]، في إشارة واضحة ان شؤون بلاد الشام أصبحت شغله الشاغل .

إذ رأى البريطانيون ضرورة تقصي حقيقة موقف محمد علي باشا لمعرفة هل إعلانه الاستقلال عن الدولة العثمانية عام ١٨٣٨ هو بشكل نهائي أم انه وسيلة للضغط على السلطان محمود الثاني للاعتراف بحكمة الوراثي على مصر وبلاد الشام[٤٠]، مما اثار ذلك حفيظة بريطانيا التي عارضت من جانبها على بقاء بلاد الشام بيد محمد علي لان انفصال هذه البلاد عن الدولة العثمانية في نظرها نقطة انطلاق كحركة استقلال وانفصال لا يمكن السيطرة عليها[٤١]، لذلك عمدت بريطانيا متمثلة بوزارة خارجيتها بإرسال مذكرة الى قنصلها العام في مصر باتريك كامبل Patrick Campbell جاء فيها : " اذا حاول محمد علي ان يضع ما قاله [الاستقلال] موضع التنفيذ ، وإذا نتج عن هذا التنفيذ قيام الحرب بينه وبين السلطان فأن بريطانيا مصممة على الوقوف الى جانب السلطان محمود الثاني لتساعده على فرض القانون والنظام وإزالة كل حيف لحق أو قد يلحق به وبحقوقه والضرب على كل من يريد تجزئة إمبراطوريته ... "[٤٢]. وبمعنى آخر كان التقليد البريطاني يقضي بأنه يجب العمل على استمرار السلامة الإقليمية للدولة العثمانية واستقرار أوضاعها .

حاول محمد علي باشا استغلال ذكائه من خلال اسلوب الملاطفة والصراحة والتواضع رغبة منه في كسب ود البريطانيين نظراً للمصالح التجارية المشتركة في بلاد الشام ، لذلك اكد للقنصل البريطاني في مصر كامبل ١٨٣٧ على ان هناك فوائد عده لبريطانيا تحصل عليها من وجوده في بلاد الشام قائلاً " ... لا يسعني إلا التأكيد على ان من مصلحة بريطانيا ان تكون مصر قوية ... لكي تستطيع بريطانيا ان تحافظ على خط اتصال آمن مع مستعمراتها بالهند

وطرق تجارتها ومسافريها ... "[٤٣]. وبمعنى آخر اعتبر محمد علي ان الحفاظ على مصالح بريطانيا وتأمين طرق مواصلاتها الى الهند بمثابة حسم مسألة الاستقلال لصالحه .

ورداً على الكلام الذي تقدم به محمد علي قرأ كامبل عليه برقية بالمرستون المؤرخة في عام ١٨٣٧ ، والتي برهنت بأسلوب صريح بأن بريطانيا والدول الاوربية لن تسمح لمحمد علي بإعلان استقلاله لان هذا الطموح غير عقلاني وغير مناسب وحذرته من سوء العاقبة[٤٤]، مما يؤكد استمرار النهج البريطاني خاصة والأوربي عامة بأبعاد محمد علي عن بلاد الشام والذي كان بمثابة ضربة قوية لهُ لأنه كان يناضل من أجل حث القوى الأوربية على قبول فكرة استقلاله .

غير ان ادق تحليل لخطر محمد علي على بريطانيا والدولة العثمانية قد اورده قنصل بريطانيا العام في سوريا فارين (Varren) حينما كتب رسالة الى بالمرستون في ايار عام ١٨٣٧م جاء فيها " ان محمد علي يشكل خطراً على بريطانيا ويهدد مصالحها الاستراتيجية بشكل خاص في هذه المنطقة فالتجارة البريطانية لاتتمتع بمثل ما تتمتع به من امتيازات في الدولة العثمانية وذلك للتعرفه الكمركيه الثابتة والمعقولة كما يتمتع الرعايا والتجار البريطانيين بامتيازات قانونية فريدة ، تأبى اصغر دولة ان تهبها إياها مهما عظم الأمر" [٤٥] .

وكان للعامل الاقتصادي أهمية في تحديد موقف السياسة البريطانية ، حيث كان لها تجارة رائجة لا ينافسها عليها احد في أراضي الدولة العثمانية عامة والولايات العربية بما فيها بلاد الشام خاصة ، وتخوفت بريطانيا جذب الفرنسيين لمحمد علي باشا من اجل توجيه ضربة فرنسية للتجارة البريطانية في المشرق العربي ، لاسيما بعد ان شرع محمد علي بالاستغناء عن البضائع البريطانية[٤٦]. ولقد أوضح هذا الجانب بدقة بالغة في لقاء بونسونبي مع السلطان العثماني لإقناعه بوجهة النظر البريطانية حيث أكد ضرورة توثيق علاقات الباب العالي مع بريطانيا بعقد معاهدة بين البلدين بصفتها القوة التي تمسك بزمام الأمور، فأشار السلطان محمود الثاني في رده ان الهدف الرئيسي للدولة العثمانية هو صداقة بريطانيا التي يعتبرها من أهم أصدقائه المخلصين[٤٧]. مما يدل على ان السلطان العثماني كان يدرك ثقل بريطانيا في السياسة الدولية، فقد رأى ان جميع مشاكل الدولة العثمانية ، بما فيها الازمة المصرية والمخاطر

الروسية خاصة يعد دخول الاسطول الروسي مياه البحر المتوسط والاسود وتقديم الدعم لمحمد علي ، لاتحل الا عن طريق عقد معاهدة صداقة بين الطرفين [٤٨].

وهكذا يتضح بان الصراع العثماني – المصري قد افرز عدة حقائق قد ساهمت في صياغة السياسة البريطانية خلال الازمة ، والمتمثلة باعداد ملاحظات موضوعية تتعلق بتأثيرها، من خلال قيام بريطانيا بوضع سياسة جديدة اعتمدت على فكرة الحفاظ على الدولة العثمانية والحد من مشاريع ومخططات محمد علي باشا في بلاد الشام ، وفي هذه الحالة كان قرار الحكومة البريطانية استباقياً ، اذ اوصت بتعزيز نفوذها ومصالحها داخل الدولة العثمانية ، لذا فأن الملابسات السياسية والعسكرية التي جرت بين الدولة العثمانية ومحمد علي والخطر المحدق بسيادتها من قبل روسيا اوجدت مناخاً مواتياً للتقارب البريطاني – العثماني ، وقد نجحت بريطانيا في استغلاله لمصلحتها ، فسعت الى عقد معاهدة تجارية بينها وبين الحكومة العثمانية.

أسباب عقد المعاهدة

بدت معاهدة عام ١٨٣٨ للعديد من المؤرخين ، بأنها أقصى ما أحرزته الدبلوماسية البريطانية من تقدم تجاه الأزمة المصرية لخدمة مصالحها ، ويبعد القوى الأخرى عن الدولة العثمانية ، وبدت المعاهدة بالنسبة للساسة البريطانيين بأنها خطوة حاسمة في تاريخ العلاقات البريطانية – العثمانية ، غير ان الحيرة التي أثارتها المعاهدة كانت أساسها الآراء المتعارضة في السنوات التي أعقبتها ، وسببت العديد من حالات الاختلاف في تفسيراتهم عند تناولها ، مما يتطلب عرضها ومناقشتها للوصول الى حقيقة تلك المعاهدة .

وقد تناول كثير من المؤرخين أسباب عقد معاهدة ١٨٣٨ إجمالاً وتفصيلاً وهذا عرض موجز لبعض ما ذكروه في مؤلفاتهم ، ففي إشارة مقتضبة اعتبر الباحث جلال يحيى "ان نظام الاحتكار الذي سار عليه محمد علي طيلة مدة حكمة تقريباً قد مثل قيداً شديداً للنشاط التجاري البريطاني، نظراً لان آليات هذا النظام كانت تسمح للدولة بالتدخل والسيطرة على الميادين الاقتصادية وبالتالي كانت هذه السياسة تتعارض مع مصالح بريطانيا التي تسير على سياسة

الاقتصاد الحر الذي يهدف بعدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي "[٤٩]. وهذا الرأي هو محور اهتمام بريطانيا ورغبتها بعقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية .

أما محمد عبد اللطيف البحراوي ، والذي اعتمد في تحليلاته على أفكار المؤرخ العثماني شاني زاده عطا الله ذكر ان التطورات السياسية في الدولة العثمانية في عامي١٨٣٧و ١٨٣٨م كانت دافعاً للسلطان العثماني للتقارب والتعاون مع بريطانيا على حل مشاكله الداخلية والخارجية من جهة ، وازلة العقبات التي تواجه التجار البريطانيين في الأراضي العثمانية والتي نشأت عن البنية الاقتصادية الضعيفة للإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى[٥٠].

كما أشار المؤرخ هيروتز (J . G . Hurewitz) الى " سعي بريطانيا تحطيم الدولة المصرية الحديثة على اسس اقتصادية ، وقد تطرق الى موضوع معاهدة ١٨٣٨ في ثنايا حديثة عن المخطط السياسي البريطاني لعقدها حيث كانت معاهدة ١٨٣٨ بمثابة بوابة العبور الى الدولة العثمانية "[٥١].

ويتفق المؤرخ التركي سياناسي اتوندك (Sinasi Altundag) مع بعض تلك الآراء ولكن مع اختلاف من جهة الأهمية ، حيث أورد أسباباً عدة لعقد المعاهدة منها تجربة محمد علي الاقتصادية ، وضعف الدولة العثمانية ، وفشل محاولات الإصلاح ، والحركات القومية ، مما وسمها بالأسباب الداخلية ، أما على الصعيد الخارجي فهنالك قلق بريطاني من وجود صرح اقتصادي نشأ في مصر من خلال اقتصاد مستقل قائم على مبدأ الاحتكار الذي تجاوزته الدول الاوربية ، والتي كانت تخطو خطوات واسعة وسريعة في ميدان الحرية الاقتصادية ، فأوربا وجدت ان محمد علي ينتهج نظاماً اقتصادياً في مصر والذي امتد اثره الى دول شرق البحر المتوسط والتي اصبحت بهذا النظام في غنى عن واردات اقمشتها من بريطانيا خاصة ، وليس هذا فحسب بل أصبحت تصدر أقمشة الى دول شرق البحر المتوسط طاردة بذلك منتجات بريطانيا من هذه الأسواق مما أثار حفيظة بريطانيا لدور أكثر أهمية وفاعلية في الشرق والذي اعتبره الباحث سبباً رئيساً في عقد معاهدة ١٨٣٨[٥٢].

بينما أشارت إحدى الوثائق العثمانية غير المنشورة الى ان الظروف دفعت كلاً من الباب العالي وبريطانيا الى العمل تدريجياً ويحذر من الجانبين ، لان السلطان العثماني كان يخشى نقض تحالفه صراحة مع روسيا ، مع فقدانه الثقة في استعداد بريطانيا لتقديم مساعدة عسكرية له ضد محمد علي باشا . فكان التقارب الاول اقتصادياً عندما قدمت الدولة العثمانية تنازلات حقيقية للمصالح التجارية البريطانية تمثلت في موافقة الأخيرة عقد اتفاقية تجارية ، تمهد لاتفاقات لاحقة عسكرية وسياسية(٥٣).

وأكد المؤرخ يلماز اوزتونا (Yilmaz Öztuna) بصورة قاطعة ان سياسة محمد علي باشا ضد الامتيازات الأجنبية والتي تبلورت في انتهاجه سياسة احتكارية كانت سبباً قوياً في تغير علاقته مع بريطانيا ، إذ تحولت هذه العلاقة من مرحلة اقتراح من القنصل البريطاني في مصر بالتخلي او التخفيف جزيئاً من حدة الاحتكارات التجارية الى صدام مباشر معها ، وخاصة الفترة التي شهدت مرحلة التغيير الثوري في اقتصاد أوربا آنذاك ، فقد أدت زيادة الإنتاج في بريطانيا الى ظهور لحاجة الى إيجاد فرصة اكبر للتجارة ، لذلك نظر البريطانيين الى سياسة الباشا الاحتكارية على انها أضرار بمصالحهم وبالأخص تجارة الحرير(٥٤)، في حين اصدر المؤرخ الفرنسي ادوارد دريولت Edouard Driault حكماً نهائياً أكد فيه ان المعاهدة المشهورة بين بريطانيا والدولة العثمانية تم توقيعها تحت وطأة الرغبة في الحصول على الدعم البريطاني في صراع السلطان العثماني ضد محمد علي(٥٥).

ويبدو ان الرأي الأول هو موضوع اتفق عليه اذ ان بريطانية كانت في مقدمة الدول الأوربية التي حملت لواء المعارضة لنظام الاحتكار وممارسته في بلاد الشام ، لذلك كلّف بالمرستون السفير البريطاني في استانبول بونسونبي بان يقود حملة ضد محمد علي باشا للتأثير على الباب العالي من اجل القضاء على نظام الاحتكار الذي تعامل به مع تجارة الحرير الذي يعتبر من أهم المنتوجات التي يتم تصديرها الى بريطانيا وبالفعل نجح بونسونبي في التأثير على الباب العالي عندما اصدر السلطان العثماني فرماناً ف عام ١٨٣٨ يقضي بإلغاء القوانين الخاصة باحتكار الحرير(٥٦) .

أما الرأي الثاني فأنه يحتاج مزيد من التحليل ، فالسياسية البريطانية تجاه الدولة العثمانية في بداية أزمتها مع محمد علي لم تكن واضحة ، بل يمكن القول بانها لم تكن على قناعة باسناد الحكومة العثمانية ، لان بريطانيا كانت راضية عما يقوم به محمد علي للقضاء على الدولة السعودية الناشئة التي طالما هددت تجارتهم في الخليج العربي وبريدهم الصحراوي والاستفادة من قوة محمد علي في مواجهة روسيا ، اذا ما انهارت الحكومة العثمانية ، الا ان احتلال محمد علي لبلاد الشام ورغبته في توسيع نطاق سيطرته لتشمل ما بعد سوريا ، مما يهدد ذلك امن طريق الفرات أو المضائق ، وهو ما أكده احد الساسة البريطانيين بان " ما قام به محمد علي أمر يثير المشاكل ويستحق اهتمام من بريطانيا وتقديم الدعم للدولة العثمانية من خلال معاهدة تضمنت مصالحها "[٥٧].

كما توصل المؤرخ الانكليزي ادوار كريسي (Edward Greasy) الى نتيجة مفادها ان رغبة بريطانيا في القضاء على نظام محمد علي الاقتصادي الاحتكاري الذي يرجع له الفضل في قيام صناعات كثيرة في مصر وبلاد الشام خاصة ، الامر الذي اثار انزعاج بريطانيا ، لانها كانت تسعى الى تسويف تجارتها بشكل فعلي الى بلاد الشام [٥٨]. وفي المقابل يعود الباحث باركرا Barker الى الوراء قليلاً فيذكر ان المعاهدة التجارية كانت نتيجة التأثير المباشر الذي مارسه وزير الخارجية البريطاني بالمرستون ، حيث اعتبر ان معاهدة هونكار اسكلي سي قد اجهضت المعاهدة الانكليزية – العثمانية لعام ١٨٠٩، ويبدو ان ذلك أثر على سياسته المستقبلية ، وقد أوضح رأيه هذا بعد عدة سنوات ، اذ قال : " بانه لا بد من عقد معاهدة تجارية تعيد توازن القوى والمصالح البريطانية داخل الدولة العثمانية "[٥٩]. بالرغم من هذا الاقتراح قد لاقى استحساناً من الحكومة البريطانية لردع محمد علي .

بينما اوجز الباحث العثماني محمد صلاح الدين الى ان اهم سبب لعقد المعاهدة يعود للدور الذي لعبة مصطفى رشيد باشا بعد تعينه وزيراً للخارجية العثماني عام ١٨٣٧ ، والذي اعد مذكرة خلال فترة نشاطه الدبلوماسي في باريس ولندن بين عامي (١٨٣٤ – ١٨٣٧) ، وثم سلمها للسلطان محمود الثاني ، تضمنت الحلول الممكنة للقضاء على اهم مشكلات العلاقات الخارجية للدولة العثمانية ، وهي تمرد محمد علي باشا وسيطرته على بلاد الشام ، وقد أشار الى

التنافس البريطاني – الروسي على الدولة العثمانية ، واستياء بريطانيا من توقيع الدولة العثمانية معاهدة هونكار اسكلي سي ، وأكد مصطفى رشيد ضرورة التوصل لعقد معاهدة تجارية مع بريطانيا لتفادي الأضرار بالدولة العثمانية من خلال الحصول على الدعم العسكري البريطاني(٦٠). ويلاحظ ان مصطفى رشيد باشا كان يتمتع بصفات هامة وفي مقدمتها قوة الشخصية وقدرته على احتواء الأزمات وامتلاكه مهارات إقناع السلطان للحصول على المساعدات البريطانية لحسم المسألة المصرية لصالح الدولة العثمانية .

وفي المقابل بدأت الصحافة البريطانية تأخذ موقفاً من محمد علي باشا وروسيا والتأكيد على ضرورة وجوب مراقبة الأطماع المصرية عن كثب ، بل ان صحيفة The Morning Post نشرت مقالاً تضمن عدداً من الرسائل المتبادلة بين الدبلوماسيين البريطانيين ، اذ كشفت تلك المراسلات رغبة بريطانيا في عقد معاهدة اقتصادية في جوهرها بين البلدين ، تهدف الى إزالة جميع الاحتكارات والقيود التجارية التي فرضها محمد علي باشا كعقبة رئيسية في وجه التجارة البريطانية في بلاد الشام ، للوصول الى وضع جديد يسهل عمل التجار البريطانيين وتقويض الدعائم المالية لمحمد علي ، فأثارت تلك الرسائل موقف الرأي العام البريطاني من تجار وصحفيين وغيرهم من المؤيدين لعقد هذه المعاهدة(٦١).

مفاوضات عقد المعاهدة

هنالك شخصيتان رئيسيتان لعبتا دوراً بارزاً في عقد المعاهدة التجارية البريطانية – العثمانية لعام ١٨٣٨ ، وهما وزير الخارجية البريطاني بالمرستون ، الذي كان يتمتع بصلاحيات مطلقة تمثلت بسياسته الحكيمة ، فلم يجعل بلادة تدخل في مجابهة مباشرة مع روسيا بالرغم من إدراكه خطر معاهدة هنكار اسكله سي على مصالح بلادة الاستراتيجة في المنطقة ، فعمل بهدوء ودهاء لسحب السلطان العثماني من تحت المظلة الروسية ليكون في فلك السياسة البريطانية ، وكذلك أعطى إيعاز لحكومته للضغط على فرنسا لتمنع محمد علي باشا من اتخاذ اي إجراء ضد العثمانيين بفسخ المجال للتدخل الروسي ، وبدأت باثاره أهالي الشام ضد الباشا تمهيداً للقضاء عليه وعلى نفوذه في بلاد الشام(٦٢).

أما وزير الخارجية العثماني – مصطفى رشيد باشا [٦٣] الذي عقد العزم على انتهاج سياسة خارجية متوازنة مع كافة القوى السياسية الدولية ، والتوسع في عقد المعاهدات والاتفاقيات الخارجة لكسب مودة الدول الاوربية وبالأخص بريطانيا وطمأنتها تجاه سياسة الدولة العثمانية ، وحرصه الشديد على الاهتمام بالتجارة الخارجية بعقد معاهدة مع بريطانيا والدخول في مفاوضات معها من اجل التصدي لاطماع وطموحات محمد علي . وقد اختاره السلطان محمود الثاني لتلك المهمة بسبب معرفته بالواقع السياسي للدولة العثمانية ، فضلاً عن خبرته بفن الدبلوماسية الدولية في علاقاته مع اوربا ، وصار من اشد الدعاة لعقد هذه المعاهدة بأسرع وقت، علاوة على ذلك ان مصطفى رشيد باشا خلق جواً سياسياً ملائماً لتقريب وجهات النظر بينهما لعقد تلك المعاهدة[٦٤].

أصدر بالمرستون في السادس من شباط ١٨٣٨ تعليمات الى السفير البريطاني في استانبول بونسونبي طالبه فيها بالإسراع في عقد الاتفاقية التجارية من خلال الضغط على الباب العالي ، وان يوضح للسلطان مميزات الاتفاقية المزمع إبرامها والمتمثلة بتوجيه ضربة قاصمة للنظام الاقتصادي الذي بناه محمد علي في مصر يحظر الاحتكارات في دولة السلطان ، مما يحقق للعثمانيين هدفين في ان واحد ، تمثل بتدمير المورد الاقتصادي لوالي مصر ، وفي الوقت نفسه تأكيد حقوق السلطان السيادية على مصر وبلاد الشام ، لاسيما حق تطبيق تلك المعاهدة في العديد من الولايات العثمانية التي تتمتع بالحكم اللامركزي[٦٥].

لذا قرر بالمرستون في نيسان من العام نفسه ، القيام بخطوات فعاله ومحاولة دفع الجهود الدبلوماسية في إطار من السرية ، لأنه كان يدرك خطورة الاتصال بالسلطان محمود الثاني بصورة علنية خوفاً من اثارة روسيا، اذ كان بالمرستون يدرك أهمية عامل الوقت فعمل بسرعة لاستغلال فرصة قبول العثمانيين لعقد المعاهدة بعد تجدد الأزمة مع محمد علي باشا ، مما حفز الأخير للإسراع ببدء المفاوضات مع الحكومة العثمانية ، فوقع اختياره على بولفار . G . L Bolvar كوكيل سري تم انتقائه بحرص وعناية شديدة ، وتعينه كقائم بالأعمال البريطانية في استانبول ، وتلخصت مهمته الأساسية في التخلص من السيطرة الروسية على موانئ الدولة العثمانية[٦٦].

وصل بولفار الى استانبول في ٢٢ نيسان ١٨٣٨ وقضى عدة اسابيع هناك ثم أستأجر منزلاً في الحي القديم من استانبول ، وبدأ يجري اتصالاته لتسهيل مهمته ، ويذكر ان بولفار قد بدأ بالمسؤولين المقربين من السلطان العثماني ، معتقداً انه يمكنهم مساعدته في مهمته للاسراع في التوقيع على المعاهدة ، الا انه سرعان ما تخلى عن هذه الفكرة[٦٧]، وجاء ذلك في رسالة بعثها الى بالمرستون جاء فيها : "انه من الضروري اعلامكم بان مهمتي صعبة جداً في اقناع حاشية السلطان بالمعاهدة واهميتها ... "[٦٨]. ويبدو ان الحكومة العثمانية كانت مترددة في التفاوض على عقد المعاهدة قبل التأكد من عدم وجود اي ضرر يصيب اقتصادها .

عين بالمرستون ج . كارترايت G.Kartrait في الاول من ايار ١٨٣٨ كمفاوض ثاني مع العثمانيين استجابة لاقتراحات بولفار الذي كلفه باصطحابه كمترجم لهُ خلال المفاوضات ، وصل كارترايت على ظهر احدى سفن الاسطول البريطاني الى ميناء سميرنا العثماني (ازمير حالياً) في الخامس عشر من أيار [٦٩]، وكان قد تلقى تعليمات من بالمرستون تحذره من مغبة القيام بأي تصرف مفاجئ يؤثر على مسار عقد المعاهدة ، وأكد لهُ ان مهمته تتركز اساساً في لقاء وزير الخارجية العثماني مصطفى رشيد باشا لمناقشة المعاهدة وأهميتها للبلدين ، الا انه لم يتمكن من مقابلته بسبب انشغاله بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي للبلاد [٧٠] .

لم تكن في حسابات بالمرستون تجاهل الحكومة العثمانية لمبعوثها كارترايت ، لذلك قام بونسونبي بإرسال مذكره ودية الى مصطفى رشيد باشا ، اعرب فيها عن امله في رؤيته باسرع وقت ، وبالفعل تم اللقاء في الثلاثين من ايار من العام نفسه ، وعقدت جلسة مباحثات بينهما بالقرب من الدردنيل ، وقد ابدئ مصطفى رشيد حرصه الشديد على عقد المعاهدة[٧١]، وتعهده في اللقاء بالتحدث مع السلطان العثماني بخصوص المعاهدة على الرغم من انها تقلص عوائد الدولة العثمانية المالية والاقتصادية ، ولعل هذا السبب هو الذي أدى الى تأخر مفاوضات عقد المعاهدة ، الا ان حنكة وذكاء مصطفى رشيد ساهم في تهدئة مخاوف السلطان العثماني إزاء إمكانية طلبه لمساعدة من بريطانيا ، كما نجح في إقناع السلطان بضرورة استمرار المفاوضات بين الطرفين خشية من عواقب نمو إمبراطورية محمد علي في الشرق واعتماده على الخيرات العسكرية الفرنسية[٧٢]، وقد عبر عن هذه الحقيقة كارترايت ببرقية بعثها الى بالمرستون في

حزيران ١٨٣٨ جاء فيها : " اني متفائل جداً في إتمام مهمتي بوجود مصطفى رشيد باشا ... تركي يمتاز بالذكاء والنشاط ، والحس السياسي الحاد والشخصية القوية ... لأنه كان يرغب في تسهيل توقيع المعاهدة ضد أعدائهم المشتركين في المنطقة ... "[٧٣]. وعليه يمكن القول ان مصطفى رشيد باشا كان صاحب الكلمة الفصل في المفاوضات بسبب ثقة السلطان وعلاقته الحميمة به ، فقد احتفظ لنفسه بحق مباشرة السياسة الخارجية الخاصة بالدولة العثمانية .

أخذت روسيا من جانبها ممارسة الضغط على الحكومة العثمانية خلال المفاوضات البريطانية – العثمانية وعملت على المصالحة بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا ، ذلك لان الحل السلمي يناهض المعاهدة البريطانية – العثمانية حسب تعبير بونسونبي الذي ارسل في الخامس عشر من حزيران ١٨٣٨ برقيه الى حكومته والتي مثلت تحذيراً من الاستهانة بروسيا ، تضمنت : " لقد علمت ان روسيا تحاول التقريب بين السلطان ومحمد علي باشا ، وان الاخير يميل الى استرضاء ومصالحة باشا مصر ... مما يؤثر ذلك على المصالح البريطانية ويلحق فيها خسارة كبيرة " . اما رد فعل الحكومة البريطانية والمتمثلة بالبرلمان البريطاني الذي عقد اجتماعاً ناقش فيه سؤالاً حول موقف بريطانيا من التدخل الروسي لإجراء تقارب عثماني – مصري ، فأجاب رئيس الوزراء البريطاني تشارلزغراي Charles Gray [٧٤] الذي كان يترأس جلسة مجلس الوزراء البريطاني بقولة : " ان لبريطانيا علاقات تجارية واسعة مع الدولة العثمانية، لذا فأن ابرام معاهدة تجارية معها ضروري جداً يمهد لاتفاقيات سياسية وعسكرية لاحقة بغض النظر عن محاولات روسيا وموقفها لإفشالها "[٧٥]، مع الأخذ بعين الاعتبار الحيطة من كلا الطرفين لإتمام المعاهدة بأسرع وقت ، مما يدل ان رد فعل الحكومة البريطانية كان واضحاً من تخبط روسيا ومحاولاتها المصالحة ما بين محمد علي والسلطان محمود الثاني ، مما سيحقق هدفها في تدمير سطوة وهيمنة بريطانيا في الدولة العثمانية ، ومن ثم جعل المعاهدة التجارية مجرد ورقة لا فائدة منها[٧٦].

وفي ظل هذه الظروف اضطرت الحاجة لكل من بريطانيا والباب العالي الى العمل بحذر من الجانبين لان روسيا قامت بإرسال عدد من وكلائها السريين بصفة رحالة ومستكشفين ، لدراسة ومعرفة نتائج التقارب البريطاني – العثماني على مصالح روسيا الإستراتيجية في المنطقة، فأكد هؤلاء في تقاريرهم على خطورة المعاهدة التجارية للمصالح الروسية(٧٧)، مما دفع بالمرستون على حث بولفار وكارترايت في استانبول على عدم التهاون او التراجع عن هدف بلادهم وتجاوز كل المشاكل التي بدأت تواجه مهمتهم في استانبول وضرورة قيامهم بدفع مبالغ مالية كهدايا الى المسؤولين العثمانيين ، لضمان ثبات رأيهم المؤيد للمعاهدة(٧٨) .

وفي الواقع ان موقف الحكومة البريطانية قد اتسم بالقوة لما وجدت ان مصالحها التجارية في خطر، فأرادت ان تحقق اكثر من هدف في الوقت نفسه ، اضعاف محمد علي ، والقضاء على سياسة الاحتكار والالتزام المطبقة من قبله ، حيث كثر عدد المحتكرين والملتزمين، وتنوعت اساليبهم ، ومنع التجار البريطانيين من تجارة الحرير في دمشق ، فشكوا أمرهم الى حكومتهم ، فسارع بالمرستون الى تكليف بونسونبي ان يهتم بمراجعة جميع الانظمة الخاصة بالتجارة البريطانية في الدولة العثمانية ومن بينها مصر(٧٩).

ووفقاً لتعليمات بالمرستون ومصطفى رشيد باشا اعد مشروع المعاهدة في الخامس عشر من تموز ١٨٣٨ من قبل لجنة مشتركة عن الجانب العثماني نوري افندي(٨٠) وزير المالية ومحافظ جزيرة ساموس بوجود بديس Bojod Bdess ومشاركة مهندس المعاهدة مصطفى رشيد باشا ، وعن الجانب البريطاني القائمين بالأعمال بولفار وكارترايت . وكانت المفاوضات بين الطرفين على أساس إلغاء جميع الاحتكارات التجارية في كافة انحاء الدولة العثمانية بما فيها مصر وبلاد الشام ، وإعطاء الحرية للتجار البريطانيين للمتاجرة في جميع السلع بما في ذلك المنتجات المحلية(٨١)، كما جدد مشروع المعاهدة الضرائب الكمركية المفروضة على البضائع الأوربية المستوردة الى الدولة العثمانية بـ ٥ % وعلى البضائع العثمانية المصدرة الى الخارج بنسبة ١٢ % و ٣ % على التجارة العابره ، لكن السبب الاكبر في قناعة السلطان بمشروع المعاهدة انه اعتبرها ثمناً عادلاً من اجل انقاذ الدولة من تهديد محمد علي بدون الوقوع في الفخ الروسي مرة ثانية(٨٢). وبناءاً على هذه المبادئ بدأت في آب ١٨٣٨ مفاوضات بين

مصطفى رشيد باشا وبونسونبي في قرية بلطه ليمان Balta Liman الواقعة على البسفور بالقرب من استانبول لمناقشة الامتيازات الاجنبية الممنوحة للتجار البريطانيين والمتمثلة بتوحيد التعريفة التجارية (١٢ % على التصدير و ٥ % على الاستيراد و ٣ % على التجارة العابرة التزاتريت) مع إلغاء كل أشكال الاحتكارات الدولية والاحتفاظ بحق فرض ضرائب طارئة عندما يستدعي الأمر ذلك [٨٣] ، واللافت للنظر انه على الرغم من مماطلة السلطان محمود الثاني في مفاوضات عقد لمعاهدة ، إلا انه اضطر في النهاية الموافقة والتوقيع عليها ، بسبب خوفه من قدرات محمد علي باشا ، كما كان مدفوعاً بعدائه لباشا مصر ، وكان قد اقتنع بأنه يستطيع تحطيم اكبر مصادر ايراد محمد علي وهو الاحتكار التجاري ، وبالتالي يقلل من قدرته الاحتفاظ بجيش قوي قد يمثل تهديداً مستمراً لسيادة السلطان العثماني على ممتلكاته . ومن المؤكد ان السفير البريطاني في استانبول كان يشجعه على هذا الاعتقاد كوسيلة لاقناعة بتوقيع تلك المعاهدة[٨٤]. وبعد جهود مضنية للسفير البريطاني بونسونبي اسفرت عن توقيع معاهدة تجارية سميت بلطه ليمان في السادس عشر من آب ١٨٣٨[٨٥].

أرسل بونسونبي رسالة تهنئة الى بالمرستون بعد يومين من توقيع المعاهدة والحق رسالته بنسخة من المعاهدة بنصها الانكليزي ، وبدوره قام وزير الخارجية البريطاني بإرسال برقية الى الحكومة البريطانية ، مصحوبة ينص المعاهدة الموقعة لإقرارها واعتمادها ، مشيراً الى وجود بعض الشروط التي ينبغي ان تنظم حركة التجارة والمرور للسلع البريطانية المستوردة الى الأراضي العثمانية ، كما وضح في رسالته الى ان تبادل التصديق على المعاهدة يتم في استانبول بعد عدة اشهر[٨٦]. ويبدو ان بالمرستون لم يكن مقتنعاً بالاتفاقية نوعاً ما ، ولعل السبب في ذلك انها لم تذكر حق تسهيل مرور السفن التجارية عبر المضائق الى البحر الأسود بعد إلغاء الكثير من التعقيدات الصارمة بوجه الملاحة التجارية البريطانية[٨٧].

وفي السابع والعشرين من آب ١٨٣٨ اجتمعت لجنة العلاقات الخارجية للحكومة البريطانية لمناقشة مذكرة توضيحية رسمية أرسلها مصطفى رشيد باشا الى بالمرستون حول ادراج بنود إضافية للمعاهدة والتي وافقت عليها الحكومة العثمانية والخاصة " بتجارة البضائع البريطانية التي تورد الى البلاد العثمانية او تمر بها على وجه النقل او تبقى عند صاحبها

موقوفة حتى يرسلها الى بلاد أجنبية لتباع فيها لا يدفع عنها رسم التوريد وقدره خمسة عشر بالمائة إضافة الى رسم اخر يحدد حسب نوع البضاعة " . وتم إجراء تصويت على المذكرة ، كان نتيجته رفضها بأغلبية الأصوات واعدت اللجنة تقريراً عن أسباب رفض المذكرة ، فأوضحت ان ذلك يرجع الى ان الحكومة البريطانية لم يسبق لها ان أقرت بنود إضافية في معاهدة ما بعد التوقيع عليها ، لان ذلك يتعارض مع سياستها(٨٨). ويلاحظ ان بريطانيا أرادت ان تتحكم بجزء كبير من دخل الحكومة العثمانية الذي يأتي أساساً من فرض الضرائب ، وخاصة الضرائب التي تفرض على التجارة الدولية والتي تمر عبر مصر وبلاد الشام حيث انها كانت تعتبر أهم جزء في الدولة العثمانية .

أثار رفض لجنة العلاقات الخارجية وحكومة صاحبة الجلالة للبنود الإضافية امتعاض السلطان محمود الثاني ومصطفى رشيد باشا ، وذلك لان المعاهدة تلغي ضرائب الدولة المفروضة على العديد من المنتجات العثمانية لصالح بريطانيا(٨٩)، لذلك قرر بالمرستون تلافي هذا الموقف فقام في أواخر آب ١٨٣٨ " بكتابة رسالة الى الباب العالي تنم عن حنكته ودهائه وذلك من خلال طرح أسئلة فيها مساس لهيبة الدولة العثمانية قائلاً : " فهل أصبح من مصلحة السلطان السياسية يعلن محمد علي استقلاله ؟ ... وماذا يمكن ان يكون ردة فعل بريطانيا اذا ما خطر ببال روسيا التدخل لحل مشكلة محمد علي ؟ وكيف يمكن للسلطان ان يرفض طلباً تقدمت به روسيا وهي الحليف ... "(٩٠). والواقع لقد وضع بالمرستون الباب العالي في موقف صعب مرة اخرى ، فمن جهة كان يحرض السلطان محمود الثاني للتحالف مع بريطانيا من اجل مهاجمة محمد علي ، ومن جهة ثانية ربما تطلب روسيا التدخل في الدولة العثمانية بذريعة حل المشكلة بين محمد علي ومحمود الثاني .

أرسل بونسونبي احد موظفيه الى مصطفى رشيد باشا في تشرين الأول ١٨٣٨، وكلفة بنقل رسالة شفوية الى السلطان محمود الثاني مفادها " نظراً لان معاهدة بلطة ليمان التي تم التوقيع عليها بين البلدين ، ورغبة السلطان بإضافة بنود إضافية متفضلة لصالح بلاده ... لا يمكنني ان أنكر إني ارغب بشده في ان أرى الحكومة العثمانية قادرة عن حل أزمتها المالية والوفاء باحتياجاتها المالية الداخلية ... إلا ان حكومة بريطانيا غير قادرة على الموافقة عليها

... لأنها ستؤدي الى إثارة المعارضة داخل حكومة صاحبة الجلالة ... لذا إنني أخول السفير البريطاني في استانبول بالتعهد بتقديم النصح والمشورة للدولة العثمانية في كل الاوقات للوصول الى أفضل النتائج وفقاً للبنود الإضافية ، وبدون انتهاك لقوانين بريطانيا او التعارض مع ارتباطاتها بالدول الأخرى "[٩١]. مما يؤكد لنا ان بريطانيا قد سعت جاهدة لتحقيق اهدافها نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الدولة العثمانية في تلك الفترة .

وفي السابع عشر من تشرين الاول ١٨٣٨ تم في استانبول تبادل التصديق على المعاهدة بين المندوبين البريطاني والعثماني ، وتكتم الجانبان اعلان ذلك رسمياً حتى السادس عشر من تشرين الثاني من العام نفسه . دون اي اشارة واضحة للاقرار النهائي للمعاهدة لتصبح سارية المفعول[٩٢]. وعلق احد الباحثين على ذلك بقوله : " ظل مصطفى رشيد باشا يماطل في مسألة تاريخ اعلان العمل بالمعاهدة لتدخل حيز التنفيذ ، وانه لايمتلك الصلاحيات والقدرة على القيام بهذا الامر الا بصدور فرمان سلطاني ... "[٩٣]. وعليه يمكن القول ان مصطفى رشيد باشا نجح في تحقيق المعادلة الصعبة والمتمثلة باقناع بريطانيا بمساعدة الدولة العثمانية في مواجهة طموحات محمد علي أولاً ، وعدم معاداة فرنسا ثانياً ، ولتجنب اثارة روسيا ثالثاً[٩٤].

بنود المعاهدة وتحليلها

لم يتناول احد من الباحثين والمؤرخين العرب في العصر الحديث معاهدة بلطة ليمان التجارية بشيء من التفصيل ، بل اكتفى العديد منهم بالذكر ان تلك المعاهدة قد اشتملت على عدة بنود أكدت كل الامتيازات والحقوق التي حصل وعليها الرعايا البريطانيين في السابق ، وقد اعتمد البحث على النسخة المترجمة والتي أوردها الباحث يوسف بك اصاف ، بعد ان تمت ترجمتها ومقارنتها بالنسخة التي نشرها المؤرخ هيروتز[٩٥] والتي تضمنت بنودها المواد التالية:-

البند الأول :-

كل الحقوق والامتيازات والاعفاءات الممنوحة للتجار الانكليز ولمراكبهم بموجب المعاهدات والاتفاقيات الموجودة تثبت لهم الا ما يبطله الاتفاق الحالي وقد تقرر بنوع خصوصي ان كل

الحقوق والامتيازات والاعفاءات التي يمنحها الباب العالي والتي سيمنحها في المستقبل لرعايا دولة اجنبية ولمراكبها وكل ما يؤذن لرعايا دولة اجنبية ولمراكبها يكون ممنوحاً ومأذوناً به لرعايا دولة انكلترا ولمراكبها ويتعاطونه بملء الحرية .

البند الثاني

لرعايا دولة انكلترا ولمن ناب عنهم ان يشتروا من سائر أنحاء الممالك العثمانية كل أصناف البضائع زراعية كانت او صناعية بدون استثناء صنف واحد منها (سواء كان ذلك للاتجار في داخل البلاد او خارجها) ويتعهد الباب العالي صريحاً بإلغاء كل أنواع الاحتكارات المفروضة على الحاصلات الزراعية والصناعية من حاصلات البلاد العثمانية ، وبإلغاء الرخص التي كان يعطيها حكام البلاد لمشتري البضائع او لتصديرها بعد شرائها وعليه فكل الإجراءات التي تكون باعثاً لالزام رعايا حكومة انكلترا على طلب الرخصة المذكورة من الحكومة المحلية لانها تعد مخالفة للمعاهدات والباب العالي يتعهد بمعاقبة الوزراء والضباط والمأمورين الذين يخالفون معاقبة صارمة ، ويعوض على الرعايا الانكليز عما يلحق بهم من الاضرار والخسائر اذا اثبتوا ذلك .

البند الثالث

عندما يشتري التجار الانكليز او توابعهم شيئاً من حاصلات البلاد العثمانية الزراعية أو الصناعية قصد بيعها في داخل البلاد العثمانية حيث يدفعون في ذلك نفس الضريبة التي يدفعها في مثل تلك الأحوال الرعايا العثمانيون الذين يعاملون بالأفضلية في داخل البلاد سواء كانوا مسلمين او غيرهم .

البند الرابع

اذا اشترى الانكليز بعض حاصلات البلاد العثمانية الزراعية والصناعية قصد تصديرها فللتجار الانكليز وتوابعهم حق نقلها ومعفاة من كل انواع الضرائب والرسوم الى المينا محل التصدير حيث يؤخذ عنها عند دخولها رسم قدره ٩ % وهذا الرسم يقوم مقام كل الرسوم الاخرى

الداخلية ، وعند تصديره يؤدي عليه رسماً اخر قدره ٣ % لكن البضائع التي تشتري من موانئ التصدير معفاة من كل الرسوم الداخلية ولا يدفع سوى رسم التصدير المقرر ٣ % .

البند الخامس

على الحكومة العثمانية اصدار لوائح وفرمانات جديدة تسهل حركة مرور السفن التجارية الانكليزية عبر الدردنيل والبسفور دون اي تأخير .

البند السادس

قررت الحكومة العثمانية ان الاحكام الواردة في هذا الوفاق يسري مفعولها في جميع الممالك العثمانية ، سواء في اوربا واسيا ومصر والمناطق الافريقية التابعة للباب العالي ، ويتعهد الاخير على ايجاد حل لجميع القضايا التجارية العالقة مع الدول الاجنبية على اساس ما ورد في تلك المعاهدة .

البند السابع

من القواعد المتفق عليها بين الباب العالي وحكومة بريطانيا تعيين مندوبين ذوي معرفة تامة بأحوال البلدين التجارية وذلك بعد مضي كل أربع عشر سنة لتنظيم تعريف يعمل بمقتضاه خلال المدة المذكورة وعند انقضاء الأجل يعين كل من الفريقين مرخصين يعملون معاً لتحديد وتعيين مبلغ النقود التي يدفعها رعايا الانكليز بدل الرسم الذي قدره ٣ % عن البضائع التي يوردونها الى بلاد الدولة او التي يصدرونها منها .

البند الثامن

يتم التصديق على جميع ما ورد أعلاه من قبل البلدين وتدخل المعاهدة حيز التنفيذ في اقرب وقت[٩٦].

ويلاحظ ان بنود المعاهدة التي أشار إليها المصدرين كانت كاملة ، باستثناء بعض الاختلافات بين نسخة يوسف اصاف وبين نسخة هيروتزمن ، حيث الصياغة والتقديم والتأخير في العديد من البنود ، دون أي إخلال أو تلاعب بالمحتوى .

وبنظره عابره للمعاهدة يلاحظ حجم الامتيازات التي منحها السلطان العثماني لحركة التجارة البريطانية في الدولة العثمانية وآلية عملها ، مما يدل ان الهدف منها كان خلق واقع جيد بين البلدين في ظل التنافس الكبير بين روسيا وفرنسا ورغبتهم الى عقد اتفاقيات تجارية مع الدولة العثمانية قبل هذا التاريخ . فحاولت بريطانيا السعي لحماية مصالحها التجارية في أنحاء الدولة العثمانية مسترشدة في ذلك بما كان لها من حقوق مستمده من الامتيازات القديمة ، بشكل يخدم مصلحتها ، لذا أبدت معاهدة بلطة ليمان التجارية بالنسبة للساسة البريطانيين " خطوة جريئة وانتصار للدبلوماسية البريطانية"[٩٧]. وهذا ما يدفعنا الى استعراض بنود المعاهدة ودراستها للتوصل الى فهم اشمل وإدراك اكبر لما تضمنته من جوانب احادية بشكل ملفت للنظر .

عند استقراء بنود المعاهدة نرى انها تصب في خدمة بريطانيا ، وقد غلبت الامتيازات التجارية البريطانية في ارض الدولة العثمانية على المعاهدة ، ونصت عدة مواد منها على هذا الجانب ، حيث تجد ان المادة الأولى للمعاهدة قد تمثلت باحترام الدولة العثمانية للامتيازات التي منحت للتجار البريطانيين والتي تضمن لهم حقوقهم وامتيازاتهم في أراضي الدولة العثمانية وفقاً للمعاهدات السابقة مع الأخذ بنظر الاعتبار انسيابية حركة السفن التجارية البريطانية . ويبدو ان بريطانيا ارادت تذكير الباب العالي بالمادة رقم (٢٣) من المعاهدة المبرمة بينها وبين الدولة العثمانية في عام ١٨٠٩ حيث نصت هذه المادة " بان التجار الانكليز يمكنهم ان يبتاعوا من الممالك العثمانية كل أصناف البضائع ويحملوها على مراكبهم مع تقديم كافة التسهيلات والإعفاءات "[٩٨].

اما البند الثاني الذي منح صلاحيات مطلقة للتجار البريطانيين في إنشاء نظام للتجارة الحرة في الدولة العثمانية وممتلكاتها ، اي امكانية بيع وشراء مختلف السلع سواء في الموانئ او في جميع أنحاء الدولة العثمانية ، مهما بلغت كمياتها والتي تعود بأرباح كبيرة على بريطانيا ،

ويتضح لنا بان هدف بريطانيا هو ضرب القوة الاقتصادية لمحمد علي والقضاء نهائياً على الاحتكار الذي اوجده باشا مصر ، من اجل تعاظم وازدهار تجارتها في الشرق ، اذ كانت هذه المعاهدة مفيدة في المقام الاول لبريطانيا التي كانت بحاجة ماسة وضرورة اقتصادية الى فتح اسواق جديدة في ظل تنامي وتطور النظام الرأسمال الأجنبي القائم على التجارة الحرة[٩٩]، وعند قراءة البندين الثالث والرابع من تلك المعاهدة تخرج بنتيجة مفادها وهي السماح للتجار البريطانيين بشراء البضائع من اي مكان في الدولة العثمانية دون دفع اي ضرائب تزيد عن العوائد الكمركية للواردات او الصادرات او ما يعادلها من الضرائب الداخلية ، فقد ألغت هذه المعاهدة كل الاحتكارات وكل الرسوم الكمركية الداخلية في الدولة العثمانية واحلت محلها عوائد كمركية ٩% على الصادرات و ٣% على الواردات[١٠٠]. ولاشك ان الدارس لهذه الرسوم يجدها غريبة ، فكل دولة اوربية كانت تحاول ان تروج بضائعها وتلقي بالعب الضريبي الكمركي على الواردات ، لكن هدف الدولة العثمانية من وراء ذلك هو تحقيق اهداف اخرى فقد كشفت معاهدة ١٨٣٨ عن وجهة نظر السلطان السياسية ، فكانت ثمناً لحصوله على دعم عسكري من بريطانيا تساعده في حربه المرتقبة ضد محمد علي[١٠١].

ويمكننا القول بان المادة الخامسة من المعاهدة ، والتي ثار حولها الجدل ، والتي تم تعديلها لمصلحة الجانب البريطاني ، كانت من اهم مواد المعاهدة ، فقد سهلت حركة مرور السفن التجارية البريطانية عبر المضائق بعد إلغاء الكثير من التعقيدات الصارمة بوجه الملاحة التجارية البريطانية ، إذ انه كانت هناك ضوابط على مرور السفن التجارية عبر المضائق اذا كان الأمر يتطلب سلسلة من الموافقات الخاصة بالسماح لمرور سفينة واحدة ، وكانت الموافقة حصراً من الصدر الأعظم شخصياً[١٠٢]، وبالفعل استطاع السفير البريطاني في استانبول من التدخل والتأثير على الباب العالي عندما إصدار السلطان محمود الثاني فرمان خاص منح حق دخول السفن الحربية البريطانية لمنطقة المضائق في سابقة خطيرة جعلت من المضائق والعاصمة استانبول ميداناً للأساطيل الحربية الاوربية المتقاتلة مستقبلاً[١٠٣].

وقد اتفق الطرفان المتعاهدان صراحة على تطبيق المعاهدة على املاك الدولة العثمانية ، وبالتالي يشمل ذلك املاك محمد علي باشا بحسب البند السادس ، مما يدل على ان الطابع

الاقتصادي للمعاهدة هو انشاء نظام للتجارة الحرة في جميع ممتلكات الباب العالي ، على ان يكون على انقاض نظام الاحتكار الذي كان نتاجاً لسيطرة باشا مصر على الاراضي واستيلاء حكومته على المحاصيل الزراعية واحتكار تجارتها وتصديرها ، ومن ثم يصبح هناك إمكانية للتجار الأجانب وخاصة البريطانيين للبيع وشراء جميع السلع والمحاصيل مهما بلغت كميتها تبعاً لأسعار السوق[١٠٤]. اما البند السابع من بنود المعاهدة فقد أشار فيه الى اختيار أشخاص من ذوي الخبرة في سبيل تحديد المبالغ المالية التي يتفق على ان يدفعها الرعايا البريطانيون على الواردات والصادرات ، الا ان المعاهدة أغفلت قيمة الضرائب الداخلية الـ ٣% على بضائع الدولة العثمانية التي يتم تصديرها ولم تحدد اللجان اهم الموانئ التي يتم فيها جمع الضرائب ، لانها تخدم الأهداف البعيدة التي كانت تتطلع اليها بريطانيا ، وربما كان القصد من ادراج ذلك البند هو بعث رسالة قوية للدول التي ناصبت العداء للعثمانيين ووقفت الى جانب محمد علي[١٠٥].

وأخيراً فان البند الثامن كان لمصلحة الجانب العثماني ، وتكمن أهميته في إغفال بعض المصادر التاريخية له . ويبدو ان الحكومة العثمانية أرادت من هذا البند ان يكون بمثابة " مفتاح أمان " للاقتصاد العثماني ، وكان ذلك أمراً غير مألوفاً في تاريخ الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للأجانب في ذلك الوقت ، وربما كان بدافع التخوف من التغييرات المرتقبة في ادارة العمليات التجارية[١٠٦]. مما دفع السلطان محمود الثاني الى إصدار فرمان في شباط ١٨٣٩ جاء فيه " ... عدم تعامل التجار البريطانيين مع المنتجين والمستهلكين العثمانيين وان كل عمليات البيع والشراء تتم من خلال موظف مختص بهذا الشأن اطلق عليه الباشا "[١٠٧]، بيد انه سرعان ما ظهر بعد البحث ان تلك المادة لم ترد ضمن بنود المعاهدة ، فقط ما أورده الباحث يوسف اصاف بك وهذا يدل على وجود بنود إضافية للمعاهدة لم يتسنى لنا الاطلاع عليها .

نتائج المعاهدة

من خلال قرأة دقيقة لبنود المعاهدة البريطانية – العثمانية تبرز خطورتها لانها مصدر لمشاكل غير محدودة للدولة العثمانية وذلك للنتائج التالية :-

١- كانت معاهدة بلطة ليمان مفيدة في المقام الاول لبريطانيا ، التي كانت بحاجة ماسة الى توسيع وفتح اسواق جديدة لها في الشرق بعد نمو وتطور الرأسمالية العالمية . فلم تكن المعاهدة متكافئة ، اذ تعرضت للتجارة فوق الاراضي العثمانية فقط ، ورسخت نظام الامتيازات ، حيث فتحت مجالاً واسعاً لورود السلع البريطانية الى اسواق الدولة العثمانية وشكلت حافزاً لتطور التجارة البريطانية في الولايات العثمانية وخاصة بلاد الشام(١٠٨).

٢- كان للمعاهدة نتيجة هامة جداً تمثلت بالغاء القيود على تجارة الحرير في بلاد الشام من جانب ، ومن جانب اخر الغاء الاحتكار في ممتلكات محمد علي واستكمالاً لذلك اصدر السلطان فرمان في عام ١٨٣٩ يقضي بسحب الكمارك في بلاد الشام من ادارة محمد علي ووضعها وتنظيمها تحت ضبط خزينة السلطان مباشرة ابتداء من اذار ١٨٣٩ وهو تاريخ سريان مفعول الاتفاقية ومثل ذلك تهديداً مباشراً وضربة للاقتصاد المصري(١٠٩).

٣- سهلت المعاهدة التجارية تغلغل الرأسمال البريطاني في بلاد الشام مستغلة ضعف الدولة العثمانية ، وادت الى تغلب المنافس البريطاني المتفوق تقنياً ، وحين حاولت الدولة الوقوف في وجه تدفق البضائع البريطانية بحجة تشجيع البضائع المحلية وحمايتها(١١٠)، مما اضطر السفير البريطاني في استانبول الى التماس الباب العالي بضرورة الالتزام ببنود المعاهدة والتي تمنح التجار البريطانيين الامتيازات على حساب التجار العثمانيين ، وقد وصف احد التجار الدمشقيين الحالة في الأسواق نتيجة المعاهدة فقال : " ان الأموال اخذه بالنضوب سنة بعد سنة ، أما استيراد البضائع البريطانية المصنعة الياً فقد ازداد بشكل مخيف ... "(١١١).

٤- استغلت بريطانيا الامتيازات الممنوحة لها بموجب المعاهدة وجعلت منها وسيلة للتغلغل الاقتصادي داخل الأسواق العثمانية لتحولها بعد ذلك الى سوق استهلاكية تغزوها المنتجات الأوربية ، حيث كانت سياسة العثمانيين ورجال الدولة ايلاها أولوية في تزويد الأسواق العثمانية باحتياجاتها من المنتجات المحلية قبل تصديرها الى دول أخرى ، اذ حظر السلطان محمود الثاني تصدير عدة سلع الى الخارج لفترة طويلة إلا ان بريطانيا تمكنت من ثني السلطان من الاحتفاظ بحق احتكار تصدير هذه السلع وفقاً لبنود المعاهدة التجارية . وقد ترتب على ذلك الوضع اتباع سياسة الباب المفتوح في التصدير والاستيراد من قبل بريطانيا وجعل الدولة العثمانية في تبعية شبة دائمة لها(١١٢).

٥- بالغت الدولة العثمانية في تخفيض الرسوم على التجارة الخارجية مما يعتبر احد السلبيات الرئيسية للمعاهدة ، إذ منحتهم امتيازات التجارة والإقامة فيها بما يتناسب مع احتياجاتها ، واستثنتهم من القوانين المحلية ، ووجدت الرسوم الكمركيه والضرائب بنسبة ٣% حتى تشجعهم على التجارة في أراضيها ، وهي اقل مما كان يدفعه التاجر العثماني ، الأمر الذي سمح لهم بالتفوق في مجال التجارة الخارجية ، وأفقد الحكومة العثمانية إمكانية الدفاع عن صناعتها الخارجية بفرض رسوم الحماية الكمركية(١١٣).

٦- أصبح الوضع المالي العام للدولة العثمانية متدهوراً ، حيث انخفضت قيمة العملة المحلية ووزنها ، مما أدى الى حدوث أزمة مالية نتيجة خضوع البلاد اقتصادياً للرأسمال البريطاني وزيادة الرواج التجاري البريطاني ليؤدي بعد ذلك الى تدقق المعادن الثمينة وإحداث ثورة في الأسعار فأمتلات بذلك الأسواق العثمانية بالعملات النقدية المزيفة ، مما سبب في إلحاق العجز بالميزانية العامة للدولة العثمانية ، الأمر الذي دفع السلطان العثماني الى استحداث ضرائب جديدة وفرضها على السكان لسد العجز بالميزانية(١١٤).

٧- لوحظ بعد عام ١٨٣٨ بعض النهوض في الإنتاج الزراعي ، كما ازداد دور البرجوازية التجارية الصناعية ، وبناء على ذلك يمكن القول ان النتائج الاقتصادية للمعاهدة كانت مزدوجة ، فمن ناحية لوحظ تسارع النمط الرأسمالي وزيادة الرواج التجاري ، ومن ناحية

أخرى ، كان لتنافس السلع الأوربية الرخيصة أثره في إعاقة نمو عدد من الصناعات المحلية[١١٥]. كما كان لها آثاراً مدمرة عليها وبالتحديد صناعة النسيج . وبذلك ساهمت المعاهدة في شل الإنتاج الحرفي ، بعد ان أحضرت بريطانيا منتجاتها الصناعية الى المنطقة ، واختلال ميزان التجارة الخارجية وما نتج عنه من استنزاف احتياط النقد والمعادن الثمينة[١١٦].

٨- بلورت المعاهدة مرحلة جديدة من العلاقات العثمانية الأوربية ، واستغلت فيها الدول الأوربية الامتيازات الممنوحة لبريطانيا ، كما فتحت المجال واسعاً أمام الدول الأوربية لعقد اتفاقيات مماثلة مع الدولة العثمانية ، ففي آب ١٨٣٨ عقدت بلجيكا اتفاقية مع الباب العالي عدلت في ٣٠ نيسان ١٨٤٩ وتبعتها فرنسا واسبانيا واليونان ، بما يتعارض مع مصلحة الدولة العثمانية للتدخل في شؤونها بحجة حماية مصالح رعاياها[١١٧]

٩- حققت المعاهدة نتائج سياسية ايجابية للطرفين ، فالدولة العثمانية وجدت في بريطانيا حليفاً ضد محمد علي باشا تمهيداً لإضعافه وضربه ، وهي بذلك تحدد موقفها النهائي من الازمة ، وانها لن تقبل اي مساومة فيما يتعلق بمسألة تقسيم الدولة العثمانية واحلام محمد علي في الانفصال والاستقلال ، بينما بريطانيا سعت لعقد المعاهدة ، لان اي تصادم بين محمد علي باشا والسلطان العثماني سوف يؤدي الى انتصار محمد علي باشا ، مما يسهل لروسيا التدخل بحجة مساعدة السلطان ، والدخول الى استانبول ، وهذا ما كانت تخشاه بريطانيا لان الانتصار الذي يحققه محمد علي على السلطان ، فيما وقعت حرب بينهما فأن ذلك يحقق انتعاشاً للنفوذ الفرنسي ، لان الأخيرة كانت تسانده بشكل واضح[١١٨].

١٠- بالرغم ان توقيع المعاهدة كانت لصالح بريطانيا اقتصادياً وتجارياً ، الا ان مضامينها السياسية كانت ابعد أثراً واشد خطورة من ذلك ، فشكلت خطوة من قبل الدولة العثمانية التي كانت تبغي من وراء عقدها تحقيق مكاسب عديدة تمثلت بموافقة بريطانية على وضع مشروع تحالف عسكري مشترك يهدف بالبدء في عمليات عسكرية – بحرية ضد محمد علي باشا[١١٩]. مقابل ما قدمه السلطان من تنازلات في تلك المعاهدة . فضلاً على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين من أجل توحيد الجهود لضرب محمد علي باشا ، فأطلق السفير النمساوي في استانبول على المعاهدة تسمية " النجاح البريطاني الكبير "[١٢٠] .

الخاتمة

حققت بريطانيا كدولة عظمى ومؤثرة في الساحة الدولية خلال القرن التاسع عشر مكاسب وامتيازات سياسية كبيرة داخل الدولة العثمانية على حساب القوى الأوربية الأخرى، وبالأخص روسيا وفرنسا وذلك بحكم علاقاتها التاريخية بالدولة العثمانية ، لا سيما مصالحها السياسية في الدولة العثمانية والتي لا نستطيع ان تتركها طبقاً لقول وزير خارجيتها بالمرستون ، لذلك تحركت الدبلوماسية البريطانية فوراً من اجل حماية هذه المصالح بمجرد اندلاع الصراع بين محمد علي باشا والسلطان العثمانية ١٨٣١ ، وبخاصة بعد تدخل روسيا من اجل تعزيز وجودها ونفوذها في استانبول والمضائق العثمانية التي تطمح للوصول إليها ، وقد تمخض عن النفوذ الروسي داخل الدولة العثمانية قيام الدولتين بتوقيع معاهدة هونكار اسكله سي عام ١٨٣٣ ، مما أثار استياء بريطانيا وشغلتها بالتفكير في كيفية حماية مصالحها في الدولة العثمانية ، في وقت تزامن فيه الخطر والتهديد الروسي لتلك المصالح .

لذا تبنى المسؤولون البريطانيون لتحقيق ذلك فكرة عقد معاهدة توفر لبريطانيا حاجزاً اقتصادياً لا يقهر أمام محمد علي وروسيا ، وعلى هذا الأساس كثفت الدبلوماسية البريطانية جهودها وبعثاتها الى استانبول والتي نتج عنها عقد معاهدة تجارية بين الطرفين عام ١٨٣٨ من اجل الوقوف ضد محمد علي وأطماعه التوسعية في ممتلكات الدولة العثمانية .

ومما لا شك فيه ان بريطانيات بعقدها تلك المعاهدة قد حققت نجاحاً كبيراً تمثلت في رغبتها في إنهاء النظام الاحتكاري الذي أوجده محمد علي في مصر وبلاد الشام ، لأن هذا النظام حسب وجهة نظرها وضع في يده كل موارد البلاد وتجارتها ، مما مكنه من بناء قوة عسكرية باتت تشكل خطراً على مصالح الطرفين في مرحلة هامة في تاريخ العلاقات بينهما .

قائمة الهوامش والمصادر

(١) للتفاصيل عن الثورة اليونانية وأحداثها ينظر إلى :

William Miller , The Ottoman Empire and its successor 1801 – 1927 , London , 1966 .p. 20 .30 .

(٢) أرادت الدولة العثمانية ان تعوض محمد علي بعض ما فقده في الحرب اليونانية ، فأسندت إليه جزيرة كريث لكن هذا التعويض لم يكن ذو قيمة . إذ لم يكن من السهل ان تحكم مصر هذه الجزيرة و ان تستفيد منها لاستمرار اهلها بالعصيان، و رأى ان يضم بلاد الشام إلى مصر يدفعه في ذلك هدفين سياسي و اقتصادي ينظر : دار الوثائق و المحفوظات العثمانية بدمشق ، س١٧ ، و ١٤٣ ، تاريخ الوثيقة : ١٨٣١ .

(٣) للمزيد من التفاصيل عن نصوص المعاهدة الخاصة بالافلاق "ولاشيا" و اليغدان "مولدافيا " ينظر :

J. Marriot , The Eastern question , Britain , 1940 , pp.100 – 103 .

(٤) كان محمد علي يطمح في ضم بلاد الشام إلى حكمه منذ سنة ١٨١٠ ، لانه بعد هذا الاقليم ذا أهمية اقتصادية كبيرة لكونه غنياً بموارده ، حيث الحرير والقمح و الصوف و الخشب و النحاس ، في الوقت الذي كانت فيه مصر تفتقر إلى تلك الموارد . و من جانب آخر ان بلاد الشام تشكل سوقاً رائجاً لتصريف الصناعات المصرية ، ينظر :-

أسد رستم ، اراء و ابحاث ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص١٤٥ – ١٤٧ .

(٥) دار الوثائق و المحفوظات العثمانية بدمشق ، س١٥ ، و ١٣٤ ، تاريخ الوثيقة ، ١٨١٣ .

(٦) ذكر اندرسون بهذا الشأن " ان محمد علي اخذت اهدافه تتبلور اعتباراً من سنة ١٨٢٥ ، من خلال حديثه مع احد الساسة الغربيين عندما صارحه بأنه سوف يعمل بعد الانتهاء من الحرب اليونانية ، إلى تحرير الشعوب العربية و جمعها في دولة "عربية" من خلال وضع يده على الشام و عكا ، ولن يقف بجيشه إلا على ضفاف دجلة والفرات ، و في بلاد اليمن و الجزء الاوسط من جزيرة العرب " ينظر :-

M . S . Anderson , The Eastern QWuestion 1774 . 1923 , London , 1966 , P. 30.

(٧) دام حصار عكا من (٢٦ تشرين الثاني ١٨٣١ – ٢٧ ايار ١٨٣٢) ستة اشهر بالرغم من المقاومة التي بذلها جيش عبد الله الجزار ، تمكن جيش إبراهيم باشا من ضخ ثغر في اسوار عكا مما ساعد على دخول المدينة و هزيمة قوات والي عكا و استسلامه ، ينظر :-

نخبة من الأساتذة ، تاريخ البحرية المصرية ، مصر ، ١٩٧٣ ، ص٦٤٧ ، امين سامي باشا ، مصر والنيل من فجر التاريخ إلى الآن ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص٢٢ .

(٨) وفقاً لفرمان السلطان ، اعتبر محمد علي عاصياً بفتوى شيخ الإسلام ، و وصفه بالمتمرد و الخائن ، الذي يجب عزله من منصبه ، ينظر :-

أرشيف رئاسة الوزراء باستايثول ، رقم البحث :١٥٧٥ ، دفتر مهمة : ١٨٠٠، تاريخ الوثيقة ١٨٣٢ ، ص٢٨ .

(٩) دار الوثائق و المحفوظات العثمانية ، س١٨ ، ١٤٤ ، تاريخ الوثيقة :١٨٣٢ .

(١٠) اخذت فرنسا على عاتقها تشجيع محمد علي بالوقوف بوجه السلطات لاعتقادها ان نجاحه سيؤيد المصالح الفرنسية في البحر المتوسط ، للتفاصيل ينظر: محمد فؤاد شكري ،الصراع البرجوازية والاقطاع ، مج٢ ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص٤٦٨ – ٤٦٩ ؛ Anderson , op.cit ., p. 35

(١١) جورج كاننك (١٨٧٦ – ١٨٨٠) : سياسي ورجل ودولة بريطاني ، ولد عام ١٧٧٠ ، دخل البركان في عام ١٧٩٦ ، كان من اشد المعجبين بسياسة رئيس الوزراء وليم بت ، عين نائباً لوزير الخارجية في المدة ١٧٩٦ – ١٧٩٩ ، و في عام ١٨٠٧ اشغل منصب وزير الخارجية حتى عام ١٨٠٩ ، و أصبح رئيساً للوزراء في ١٨٢٧ بعد إصابة رئيس الوزراء البريطاني بيغربول بالشلل حتى وفاته ، ينظر :

رينيه قطاوي و جورج قطاوي ، محمد علي و اوربا ، ترجمة الفريد بلون ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص٨٣ .

(12) F . E , Bailey , British policy and the Turkish Reform Movement A study in Anglo . Turkish Relation 1826 –1853 , New York , 1970 . pp. 38 – 39 .

(١٣) للتفاصيل عن البعثتين ينظر : Ibia , p.43 – 45 .

(14) Henry Dodwell, The founder of Modern Egypt , U.S.A , 1976 , pp.113 – 114 .

(١٥) هنري جون يالمرستون : سياسي و رجل دولة بريطاني ولد عام ١٧٧٤ ، من عائلة برجوازية : أصبح عضواً في مجلس العموم البريطاني عام ١٨٠٧ طيلة ٥٨ عاماً ، بعدها تسلم العديد من المناصب الوزارية منها وزيراً للحربية (١٨٠٧ – ١٨٠٩) ووزيراً للحرب (١٨٠٩ – ١٨٢٨) ثم وزيراً للخارجية للمدة (١٨٣٠ – ١٨٤١) باستثناء المدة (١٨٣٤ – ١٨٣٥) حيث انتقلت الوزارة من حزب الاحرار إلى المحافظين و كذلك خلال الاعوام (١٨٤٦ – ١٨٥١) ، و وزيراً للداخلية (١٨٥٢ – ١٨٥٥) رئيساً للوزراء (١٨٥٥ – ١٨٦٥) ، توفي في مكتبه عام ١٨٦٥ ، ينظر : الان بايمر، موسوعة التاريخ الحديث (١٧٨٩ – ١٩٤٥) ، ترجمة سوسن فيصل ويوسف محمد ، ج٢ ، بغداد، ١٩٩٢ ، ص١٦٠ – ١٦٢ .

Antony Trollope , Lord Palmerstom , London , 1882 , pp.1 – 15 .

(16) Marriot , op . cit . , pp . 112 - 113 , M . S . Anderson , Great powers and Near East 1774 - 1923 , London , 1970 , P . 74 .

(17) Weigall A.Brome ,A History of Egypt from 1798 - 1914 , New York , 1951 , p. 35

(١٨) محمد فؤاد شكري ، الصراع بين البرجوازية و الاقطاع ، مج ٢ ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص٤٧١ .

(١٩) قررت روسيا استغلال الموقف الدولي من المشكلة المصرية و قامت بتحرك دبلوماسي منفرد ، فأرسلت مبعوثها الجنرال مورافييف Muraviev بمهمة دبلوماسية إلى الباب العالي ليعرض على السلطات مساعدة بلاده ، التي نظرت بعين الخوف من اتساع نفوذ باشا مصر حتى المضائق والبحر

فيصبح بوسعه تأسيس دولة قوية تقوم على انقاض الدولة العثمانية و هذا يتعارض مع سياستها بعدم تقسيمها والتي كانت قد قررتها في معاهدة ادرنة ١٨٢٩ ، ينظر:

لينل الكسندر دولينا ، الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها في ثلاثينيات و أربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة انور محمد إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٣٥ .

(20) Anderson , The Eastern Question ... , p . 42 .

(21) Stanley Lane , Turkey , Beirut , 1966 , p . 150 .

(٢٢) فندي جدعان ابو فخر ، دمشق والصراعات الدولية ١٨٣١ – ١٨٤٠ محمد علي باشا و الحسابات الخاطئة ، سوريا ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٠ .

(٢٣) مجهول ، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا علي سوريا ، تحقيق احمد غسان سيانو ، دمشق ، ب . ت ، ص٨٥ .

(٢٤) دار الوثائق و المحفوظات العثمانية بدمشق ، س ٣٠ ، و ١٥٠، تاريخ الوثيقة : ١٨٣٣ .

(٢٥) دار الوثائق و المحفوظات العثمانية بدمشق ، س٤٠ ، ١٧٠ ، تاريخ الوثيقة ، ١٨٣٣ .

(26) Michael Hurst , The key Treaties for the Great powers 1814 – 1941 , London , 1972 , –pp 50 –52 .

(27) Miller , op . cit ., 146 .

(28) Stephn Duggan , The Eastern Question : A study in Diplomacy , New York 1902 , p.p5 .

(29) Williams Henry Smith , The historian's history of the world . reprinted in India 1987 .

(30) Harold Tempe rely , England and the Neare East, London , 1964 , p.50

(٣١) جورج خوري ، المصالح الاستعمارية البريطانية و الحفاظ على الامبراطورية العثمانية ، مجلة دراسات تاريخية ، ع ٤١ – ٤٢ ، جامعة دمشق ، ١٩٩٢ ، ص٩٥ .

(٣٢) فيكونت بونسونبي : سياسي بريطاني عين سفيراً لبلاده في استانبول خلال المدة من (١٨٣٣ – ١٨٤٨) و قد كان له دور بارز في معارضة معاهدة اونكيار اسكلة سي ، ثم عين بعد ذلك سفيراً في فينا للمدة (١٨٤٨ – ١٨٥١) ، للمزيد من التفاصيل ينظر : – رينية و حورج قطاوي ، المصدر السابق ، ص ٩٩ – ١٠٠ .

(33) Sir Charles Webster , the foreign policy of Palmerton1830 – 1804 : vol .2 , London 1951 , p. 60 .

(34) Ibid ., pp.61 – 62 .

(35) Ibid ., pp. 63 – 65 .

(٣٦) للمزيد من التفاصيل عن البعثة ينظر :

عبد العزيز سليمان نوار ، المصالح البريطانية في انهار العراق ١٦٠٠ – ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٣٠ . سيميليا سكايا ريجنكوف ، سوريا و لبنان و فلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر (مذكرات رحالة – تقارير علمية و اقتصادية) ، ترجمة يوسف عطا ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٢٧٣ .

(٣٧) دولينا ، المصدر السابق ، ص٥١ .

(38) M . Sabry , L'Empire Egyptian Sous Mohamed ali et la question d'orient (1811 – 1849) , Paris , 1930 , p. 90.

(39) Ibid , pp . 95 – 97 ..

(40) Lane , op . cit . , p . 160 , Brome , op . cit ., p. 45 .

(٤١) ياسين سويد ، البعد الاستراتيجي لحملة محمد علي على بلاد الشام ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، ع٣ ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٣٧ .

(٤٢) سليمان بن محمد الغنام ، قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (١٨١١ – ١٨٤٠) في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا ، جدة ، ١٩٨٠ ، ص١٠٥ ، Dowell , op. cit ,. P.172

(٤٣) جوزيف حجار ، اوربا و مصر الشرق العربي ، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة المصرية ،ترجمة بطرس الحلاف و ماجد نعمة ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص١٠٧ – ١٠٨ .

(44) F.o.27 – 564 , Campbell to Palmer stone , Paris , April 1837 , No . 195.

(45) F.O . 27 – 665 , varren to Palmer ston , Paris , May , 1837 , No . 180 .

(٤٦) احمد طربين ، الوحدة العربية في تاريخ الشرق العربي المعاصر ١٨٠٠ – ١٩٥٨ ، ١٩٨٠، دمشق ، ص١٠٥.

(47) F . O . 27 – 750 , Ponsonby to sultan Mohamed II , Paris , 1837 , No .190 .

(٤٨) محمد صلاح الدين ، برترك ديبلوماتي مصطفى رشيد باشا ، استانبول ، ١٩١٣ ، ص ٩٣ .

(٤٩) جلال ، مصر الحديثة ١٨٠٥ – ١٨٤٠ ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤٥ – ٢٥٥ .

(٥٠) محمد عبد اللطيف البحراوي ، حركة الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمود التاجي ١٨٠٨ – ١٨٣٩ ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٧٠ .

(51) J . C . Hurewitz , Diplomacy in the Near and Middle East A Documentary Record – 1914 , vol . 1 , New York , 1956 , pp . 30 – 32

(52) Sinasi Altundag , Kavalah Mohamed ali Pasa Isyam Misir Meselesi , Ankara , 1988 , p.23 .

(٥٣) دار الوثائق القومية : وثائق الشام ، محفظة ٢٥٦ عايدين ، وثيقة ٢٤٠ ، من السلطان محمود الثاني إلى الحكومة البريطانية ، بتاريخ ١٢٥٤ هـ / ١٨٣٨ م .

(54) Yilmaz Oztuna , MAHMUD II , Ankar , 1989 , ss. 35 – 36 .

(55) Edouard Driault , La formation del' Empire de Mohamed – Aly del' Arabieau Soudan 206 . – 1823(, Paris , 1928 , pp.205 – 1814)

(٥٦) دار الوثائق القومية : الفرمانات السلطانية ، فرمان رقم ٦٢٠ من السلطان محمود الثاني إلى محمد علي باشا ، ١٢٥٣ هـ – ١٨٣٧ م .

(57) Driault , op . cit ., pp. 208 – 209 ..

(58) Edward Creasy , History of the Ottoman Turks , London , 1877 , pp . 40 – 42 ..

(59) R . L . BAKer , Palmerstone on the Treaty of Unkiar Skelessi , The English Historical Review , vol . 43 , no . 169 , 1928 , pp . 83 – 84 .

(٦٠) محمد صلاح الدين ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ – ١٠٢

(61) Turkey , The Morning post , London ,ss 4 : 20873 , Tuesday, November 14 – 1837 Quoted in Greasy , op. cit ., pp . 213 – 216 .

(62) A.E . O . 28 – 580 , Palmerstone to the British Government , Paris , 1838 , No . 13.

(٦٣) مصطفى رشيد باشا ١٨٠٠ – ١٨٥٨: سياسي عثماني معروف، ولد في استانبول عام ١٨٠٠، وتعلم في عدة مدارس دينية ، ثم انخرط إلى سلك العمل الوظيفي الخدمي عن طريق احد اقاربه ، وتدرج فيها إلى ان أصبح وزير الديوان الملكي ، وصار سفيراً للدولة العثمانية في باريس ولندن لمرات عديدة ، ثم أصبح وزيراً للخارجية واستمر في منصبه ، إلى ان تولى منصب الصدر الاعظم ست مرات خلال الفترة (١٨٤٥ – ١٨٥٧) وكان له دوراً كبيراً بالاصلاحات العثمانية المعروفة بالتنظيمات عام ١٨٣٩ ، توفي في عام ١٨٥٨ . للمزيد من التفاصيل ينظر :

EnverBehnan Sapolyo , Mustafa Resit Pasave Tanzimat derritarihi , Istanbul , 1945 , ss. 7 – 10 .

(64) .E , ss . 20 – 24 .

(٦٥) دار الوثائق القومية : وثائق الشام ، محفظة عابدين ٣٥٦ ، من السفير العثماني في استانبول بونسونبي إلى السلطان محمود الثاني ، بتاريخ ١٢٥٤ هـ / ١٨٣٨ شباط .

(66) David Brown , Palmerstone : Biography , Yale university press , 2010 , pp.50 – 54 .

(67) BOA , HR.SYS , No . 57 – 36 , Tarih 1254 , 1838 .

(68) F.O. 30– 220 , G . L . Bolvarto to Palmerston , No . 15 , 1838 .

(69) BOA , HR . SYS , Nr . 60 – 35 , Tarih 1254 , 1838 .

(٧٠) للمزيد من التفاصيل بخصوص خطة الاصلاح الاقتصادي للدولة ينظر :

Necmi Uyanik , Mustafa Resit Pasa da Yanilesme Anlayisi , Konya , 1997 , S.254 . 258 .

(71) Oztuna , A.G.E , ss .40–42.

(72) A.E , ss.45 .

(73) F.O.40 – 33 , G.kartrait to palmerston , No.20 , 1838 .

(٧٤) تشارلز غراي (١٧٦٤ – ١٨٤٥) : سياسي بريطاني تولى العديد من المناصب ، عضوا في مجلس العموم عام ١٧٩٧ ، وفي عام ١٨٠٦ ، أصبح وزيراً للخارجية في الحكومة . لكن الحكومة خسرت السلطة بعد عام واحد ، ومع ذلك نجح في عام ١٨٠٨ تولى مقعدة في مجلس اللوردات خلال المدة (١٨١٢ – ١٨٣٠) أصبح زعيماً للمعارضة ، مما دفع الملك وليم الرابع إلى دعوته لتشكيل الحكومة عام ١٨٣٠ وحقق الكثير من الانجازات ، إلا انه تقاعد في عام ١٨٣٤ ، ينظر :- http//www.number–10.gov.uk/out/page 154.

(75) Sevket pamuk , The Ottoman Empire and European capitalism 1820 – 1913

Cambridge university press , 1987 , pp.70 – 78 .

(76) Ibid

(77) A.Nuri Yurdusev, Ottoman Diplomacy : conventional or unconventional ? , New York , 2004 , pp.135 – 136 .

(78) Webster, op. cit ., pp . 80 – 82 .

(79) F.O.40 – 36 , palmers ton to ponsonby , No .25 , 1838 , Nuri , op . cit ., p. 140 .

(٨٠) نوري افندي : كان ممثلاً للدولة العثمانية مع مصطفى رشيد باشا في عام ١٨٢٩ عند توقيع الصلح مع روسيا ، وكان ذلك الوقت يشغل منصب رئيس الادارة ، ثم أصبح سفيراً للدولة العثمانية في لندن منذ عام ١٨٣٥ ، وقد اعقب مصطفى رشيد باشا في منصب سفير الباب العالي لدى باريس عام ١٨٣٦ ، ثم عاد مرة أخرى عام ١٨٣٧ ليشغل منصب السفير لدى لندن ، وبعد عودته إلى البلاد عام ١٨٣٨ شغل منصب رئيس مجلس الاشغال العامة ووزيراً المالية. شارك في وضع مشروع المعاهدة التجارية بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، توفي عام ١٨٤١ وهو في طريقه إلى برلين بصفته وزير مفوض ، ينظر : دولينا

(81) John . charmley , Britain and the Ottoman Empire 1830 – 1880 in Religion and diplomacy Republic , 2010 , pp.

(82) M.H.Kutluoglu , The Egyptian Question 1831– 1841 , Istanbul , 1998 , ss . 60 – 62 .

(83) A.E , ss . 66 – 68 .

(84) F.O . 46 – 223 –, ponsonby to Mahmud II , No. 30 , 1838 .

(85) Sapolyo , A.G.E, ss . 30 – 32 .

(86) F.O.80 – 353 , Ponsonby to palmerston , No.55 , 1838 .

(87) Brown , op . cit . , pp . 59 – 61 .

(88) BoA , HR . SYS , No . 831 , Tarih 1254 , 1838 .

(89) BoA , HR . SYS , No . 452 , Tarih 1254 , 1838 .

(90) F.O.80– 353 , palmerston to Mustafa Rasid pash , No.55 , 1838 .

(91)BOA , HR . MKT, No. 829 , Tarih 1254 , 1838 .

(92) BOA , HR . MKT, No.380 , Tarih 1254 , 1838 .

(٩٣) مجهول ، نبذة في ذكر ملوك ال عثمان ، محفوظ في مكتبة الاسد بدمشق (مايكروفلم) رقم (٧٨٥٦) ، ورقة ١٥ .

(٩٤) محمد صلاح الدين ، المصدر السابق ، ص٢٥ – ٢٧ .

(95) Hurewitz , OP.Cit , pp. 110 – 111.

(٩٦) يوسف بك اصاف ، المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة مع الدول الاوربية ، ٢١ ، مصر ، ١٨٩٦ ، ص٩٣ – ٩٦ .

(97)Hurewitz , op.cit ., pp . 113 – 115 .

(98) Charles Issawi , The Economic History of Turkey 1800 – 1914 , university of Chicago , 1980, p.36 – 38 .

(٩٩) مجهول ، المصدر السابق ، ورقة ١٢٥.

(100) Issawi , op . cit ., pp . 39 – 42.

(١٠١) مجهول ، المصدر السابق ، ورقة ١١٧ .

(١٠٢) احمد ناطق العبيدي ، مضائق البسفور والدرتيل ١٨١٥ – ١٨٥٤ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٤٧ .

(103) BOA . HR . MKT , No .588 , Tarih 1254 , 1838 .

(١٠٤) ماري سركوالسكيف ، الامتيازات الاجنبية و انعكاساتها الاقتصادية و الاجتماعية على سورية (بلاد الشام) ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص١٦١ – ١٦٢ .

(105) BOA . HR. . MKT , No .588 , Tarih 1254 , 1838.

(١٠٦) دار الوثائق والمحفوظات العثمانية بدمشق ، س ٧٠ ، و ٢٢٠ ، تاريخ الوثيقة : ١٨٣٨

(١٠٧) دار الوثائق القومية ، الفرمانات السلطانية ، فرمان رقم ٧٠٥ ، من السلطان محمود الثاني إلى أمناء الجماك ، في مصدر بلاد الشام ، بتاريخ ١٢٥٥ / ١٨٣٩ .

(108) Anderson , op . cit ., p. 93 ,

ماريتا يانتيشينكوفا ، سياسة فرنسا في الشرق الادنى و البعثة السورية (تاريخ سوريا ولبنان في عام واحد ١٨٦٠ – ١٨٦١) ، ترجمة زياد ملا ، دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص ١٩ .

(١٠٩) دار الوثائق القومية ، الفرمانات السلطانية ، فرمان رقم ٧٠٦ ، من السلطان محمود الثاني إلى محمد علي باشا ، بتاريخ ١٢٥٥ / ١٨٣٩ .

(110) Issawi , op . cit . , pp . 50 – 51 .

(١١١) دار الوثائق والمحفوظات العثمانية بدمشق ، محكمة تجارة دمشق ، س ٥١٤ و ١٠٨ ، تاريخ الوثيقة : ١٨٣٩ .

(١١٢) دار الوثائق القومية ، الفرمانات السلطانية ، فرمان رقم ٦٠٨ ، من السلطان محمود الثاني إلى الولايات العثمانية ، بتاريخ ١٢٥٤ / ١٨٣٨ .

(113) BOA , HR . MKT , No . 588 , Tarih , 1255 , 1839 .

(114) Oztuna , A . G . E , ss . 40 – 42 .

(١١٥) دولينا ، المصدر السابق ، ص٩٦ .

(١١٦) بدر الحاج ، دمشق صور من الماضي ١٨٤٠ – ١٩١٨ ، ب. م ، ٢٠٠١ ، ص ٥٧ .

(١١٧) دار الوثائق القومية ، محفظة الابحاث ، محفظة رقم ١٢٠ ، فرمان رقم ٨٦ ، بتاريخ ١٢٥٦ / ١٨٤٠ .

(118) F . O . 65 – 253 , palmerston to Mahmud II , No. 46 , 1839 .

(١١٩) سليمان بن محمد الغنام ، المصدر السابق ، ص١٠٨ .

(120) BOA . MKT , No . 588 , Tarih 1254 , 1838 .